



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

نيسان : السبت ٨ ربيع اول سنة ١٤٠٥ هـ . الموافق ١ كانون اول سنة ١٩٨٤ م . العدد ٣٢٧٢

الفهرس

صفحة

١٧٩٦	قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل المشروع التربوي السادس بين المملكة الأردنية الهاشمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير	قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٤
١٨٠٨	قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع النقل المتعددة الأغراض بين المملكة الأردنية الهاشمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير	قانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٤
١٨٢٠	قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع مياه ومحاري عدد من مدن المملكة	قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٤
١٨٣١		اعلان بطلان قانون مؤقت
١٨٣١		اعلان بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

مديرية المطابع العسكرية



هكذا من أصل

نحسب لفسك سكر المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٤

قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل المشروع التربوي السادس

بين

المملكة الأردنية الهاشمية

و

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل المشروع التربوي السادس بين المملكة الأردنية الهاشمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لسنة ١٩٨٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقه بهذا القانون والمعقودة بين المملكة الأردنية الهاشمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير صحيحة وناظمة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .
المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٤/١١/٧

الحسين بن طلال

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان شرار	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الصناعة والتجارة د. جواد العناني	وزير الثقافة والسياحة والآثار طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السلاكت	وزير المواصلات د. محمد عصفور الزين
وزير الاوقاف والشؤون والمندسبات الاسلامية عبد خلف داوديه	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس عبدالله القابلسي	وزيرة الاعمال ليلى شرف	وزير المالية د. حنا عوده
وزير الصحة د. كامل المجولوني	وزير شؤون الارض المحتلة شوكات محمود	وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. تيسير عبدالجابر	وزير الزراعة محمد بشير
وزير الميسات د. هاني الفضالونه	وزير التخطيط د. عبدالله التيسور	وزير الطاقة والقوة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الاشغال العامة المهندس رالف نجم

اتفاقية قرض

اتفاقية مؤرخة في الثامن من آذار عام ١٩٨٤ بين المملكة الأردنية الهاشمية او الاردن (والذي يسمى فيها بعدد بالقرض) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (والذي يسمى فيها بعد بالبنك) .

المادة الاولى

الشروط العامة : التعاريف

قره ١ - ١ : يقبل الطرفان بما ورد في بنود الشروط العامة المطبقة على اتفاقيات قروض البنك واتفاقيات الضمان المتعلقة به المؤرخة في ٢٧ تشرين اول، ١٩٨٠ وبنفس القوة والمفعول كأنها وضعت كلية لهذا الغرض هنا (الشروط العامة المذكورة المطبقة على اتفاقيات البنك واتفاقيات الضمان المتعلقة به ستدعى فيما بعد بالشروط العامة) .

قره ٢ - ٢ : ان العبارات المختلفة المحددة في الشروط العامة وفي مقدمة هذه الاتفاقية لها نفس مدلولاتها جيلاوردت في هذه الاتفاقية، الا اذا دلت القرينة على غير ذلك والعبارات التالية لها المعاني التالية :

(أ) MOE تعني وزارة التربية والتعليم .

(ب) DOP تعني مديرية المشاريع في وزارة التربية والتعليم .

المادة الثانية

القرض

قره ٢ - ١ : يوافق البنك على اقراض المقرض وفقا لنصوص هذه الاتفاقية وبالشروط الواردة فيها او المشار اليها مبلغا بمختلف العملات مساويا لاربعين مليون دولار امركي (٤٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار .

قره ٢ - ٢ : يمكن سحب قيمة القرض من حساب القرض وفقا للشروط الواردة في الجدول (١) لهذه الاتفاقية . وهكذا يمكن تعديل الجدول بين وقت وآخر بالاتفاق بين المقرض والبنك للنفقات التي تم (او اذا وافق البنك على ان يتم الصرف) لتغطية الكلفة المعقولة للسلع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تمول من عائدات هذا القرض .

قره ٢ - ٣ : باستثناء ما يوافق عليه البنك خلافا لذلك، ان الحصول على السلع والاعمال الانشائية اللازمة للمشروع التي تمول من عائدات القرض تخضع للشروط الواردة في الجدول (٤) من هذه الاتفاقية :

قره ٢ - ٤ : ان التاريخ النهائي لحق السحب هو ٣١ كانون اول، ١٩٨٩ او اي تاريخ يحدده البنك فيما بعد وعلى البنك ان يعلم المقرض حالا عن هذا التاريخ .

قره ٢ - ٥ : (أ) على المقرض ان يدفع رسما الى البنك يعادل مائة الف دولار (١٠٠,٠٠٠) دولار .

(ب) قبل قيام البنك بارسال الاشعار المشار اليه في فقره (أ) من الفقره ١٢ - ٣ من الشروط العامة . على المقرض ان يدفع قيمة الرسم المذكور الى البنك بالعملة او العملات التي يحددها البنك .

فقرة ٢-٦ : على المقرض ان يدفع رسوم التزام بمعدل ثلاثة ارباع الواحد بالمائة سنوية (٤ الى ١٪) على المبالغ غير المسحوبة من القرض من وقت الى آخر .

فقرة ٢-٧ : (أ) على المقرض ان يدفع فائدة على المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة من وقت لآخر بمعدل سنوي عن كل فترة فائدة يساوي نصف في المائة سنويا بالاضافة الى كلفة القروض المسددة للفصل الاخير الذي ينتهي قبل بداية مثل فترة الفائدة هذه .

(ب) كلما يكون ممكنا يقوم البنك باطلاع المقرض بعد نهاية كل فصل عن كلفة القروض المحددة عن مثل هذا الفصل
(ج) لغايات هذه الفقرة :

(١) فترة الفائدة تعني مدة الست اشهر التي تبدأ في كل تاريخ محدد في الفقرة ٢-٨ من هذه الاتفاقية، بما في ذلك فترة الفائدة التي وقعت فيها هذه الاتفاقية .

(٢) كلفة القروض المحددة تعني الكلفة المعبرة عنها بنسبة مئوية كما قررها البنك بشكل معقول شرط ان يكون مبلغ ال ٨٥٢٠ مليون دولار المشار اليه في (١١١) (ب) ادناه مقدرا بكلفة ١٠.٩٣٪ سنويا .

(٣) القروض المحددة تعني (أ) القروض غير المسددة المسحوبة من البنك بعد ٣٠ حزيران ١٩٨٢ و (ب) وحتى الاول من تموز ٨٥٢٠ مليون دولار (مثلا لقروض البنك بين الاول من تموز ٣٠ حزيران ١٩٨٢) ناقصا اي جزء من ذلك تم تسديده قبل الاول من تموز ١٩٨٥ .

(٤) الفصل يعني اول ست اشهر او ثاني ست اشهر من السنة .

فقرة ٢-٨ : يستحق دفع الفائدة والرسوم الاخرى كل نصف سنة في الاول من كانون الثاني وفي الاول من تموز من كل عام

فقرة ٢-٩ : يسدد المقرض اصل القرض وفقا لجدول تسديد القرض المبين في جدول (٣) من هذه الاتفاقية :

المادة الثالثة

تنفيذ المشروع

فقرة ٣-١ : (أ) على المقرض ان يغد المشروع بواسطة وزارة التربية والتعليم بحرص وكفاية وبطريقة تتفق مع الممارسات الادارية والمالية والفنية المناسبة وعليه دعت الحاجة تقديم الاموال والتسهيلات والخدمات واي موارد ضرورية اخرى لهذه الغاية .

(ب) على المقرض ان يلزم وزارة التربية والتعليم (١) باعطاء المسؤولية الكلية الى مديرية المشاريع لتنفيذ المشروع (٢) وتوفير الموظفين والتسهيلات حسب متطلبات القيام بهذه المسؤوليات حتى اتمام المشروع .

فقرة ٣-٢ : لتقديم المساعدة للمقرض في تنفيذ الجزء ب (٢) من المشروع (٢) و (٣) من المشروع ، على المقرض ان يستخدم خبراء على ان تكون مؤهلاتهم وخبراتهم وشروط استخدامهم مقبولة لدى البنك وهؤلاء الخبراء يجب اختيارهم وفقا للمبادئ والاجراءات المقبولة لدى البنك وفق الارشادات في :
"The Guidelines for the use
of Consultants by World Bank
Borrowers, and by the World
Bank as Executing Agency."

والذي نشر من قبل البنك في آب ١٩٨١ .

فقرة ٣-٣ : على المقرض ان يلزم وزارة التربية والتعليم :

(١) بان تقوم باعداد في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران ١٩٨٤، البرنامج المتعلق بتنفيذ الانشطة الواردة في قسم (ب) (١) و (٢) من المشروع وذلك من خلال مديرية المشاريع وتزويد البنك بذلك ليقوم البنك بمراجعتهم واعطاء ملاحظاته . ويجب ان يشمل مثل هذا البرنامج على حاجات مديرية المشاريع من الموظفين خلال فترة تنفيذ المشروع والاجراءات المتخذة لمواجهة هذه الحاجات بالاضافة الى امور اخرى و (٢) بعد مراجعة ملاحظات البنك ان تقوم بتنفيذ البرنامج وفق جدول زمني مقبول لدى البنك .

(ب) على المقرض (١) اجراء الدراسات الممهدة للاستثمار الواردة في قسم (ب) (٣) من المشروع بموجب نصوص التفويض ووفقا لجدول زمني مقبول لدى البنك (٢) ان يزود البنك بمثل هذه الدراسة حالا بعد اتمامها .

فقرة ٣-٤ : (أ) يتعهد المقرض بتأمين او اتخاذ الخطوات الضرورية لتأمين السلع المستوردة والتي ستمول من القرض ، ضد المخاطر التي قد تعترض الامتلاك والنقل والتوصيل من المصدر الى امكنة الاستعمال او التركيب وتدفق التوزيعات في عمله يكون المقرض حراً في استعمالها لاستبدال واصلاح تلك السلع
(ب) على المقرض ان يستعمل جميع السلع والخدمات الممولة من اموال القرض كلية لاغراض المشروع

فقرة ٣-٥ : (أ) على المقرض ان يقدم للبنك المخططات والمواصفات والتقارير ووثائق العقود والجدول الزمني للبناء والتجهيزات للمشروع حال اعدادها واي تعديلات او اضافات عليها بالتفصيل الذي يطلبه البنك بشكل معقول .

(ب) على المقرض :

(١) تنظيم السجلات الضرورية لتسجيل مراحل التقدم في المشروع (بما في ذلك كلفته وما يترتب على ذلك من فوائد) لبيان السلع والخدمات التي مولت من القرض وطرق استعمالها في المشروع .

(٢) تمكين ممثلي البنك المعتمدين من زيارة مواقع المشروع ومراقبة وتدقيق اعماله والسلع التي تمول من القرض او اي سجلات او وثائق اخرى .

(٣) تزويد البنك وبفترات منتظمة بالمعلومات التي يطلبها حول المشروع بالنسبة للكلفة والفوائد المتوخاه من تنفيذه عندما يكون ذلك ممكنا والاتفاق من اموال القرض والبضائع والخدمات الممولة من اصل القرض .

هذا من اشهر

(ج) عند قيام المقرض بمنح أي عقد بالنسبة للبضائع والانشاءات او الخدمات الممولة من اموال القرض، يمكن للبنك ان ينشر وصفاً لذلك بما في ذلك الاسم وجنسية الطرف الذي منح العقد واسعار العقد .

(د) بعد تنفيذ المشروع مباشرة او بعد مدة لا تتجاوز على أي حال ستة اشهر من تاريخ آخر سحب من القرض او أي تاريخ آخر يتفق عليه لهذا الغرض بين المقرض والبنك يقدم المقرض للبنك تقريراً يتضمن التفاصيل والابعاد التي يطلبها البنك المتعلقة بتنفيذ المشروع والعمليات الاولى منه والكلفة والفوائد الحاضرة واللاحقة من المشروع وكذلك مستوى قيام كل من المقرض والبنك باداء التزاماته وفق بنود الاتفاقية وتحقيق اهداف القرض .

فقرة ٣-٦ : على المقرض ان يقوم باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لاستملاك الاراضي اللازمة حسب الاصول لتنفيذ قسم (أ) من المشروع وذلك في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران عام ١٩٨٤ :

المادة الرابعة التزامات اخرى

٤-١ : (أ) من سياسة البنك عند منح القروض لاعضائه او بضمانات منهم الا يطلب في الظروف العادية ضيافاً خاصاً من العضو المعني ولكنه يؤكد على عدم اعطاء الاولوية لأي دين خارجي على قرضه وذلك عند تخصيص او تحويل او توزيع العملات الاجنبية التي في حوزة العضو المقرض .
ولهذه الغاية ، اذا تم اجراء رهن على أي ممتلكات عامة كتأمين دين خارجي ، يترتب عليه او ربما يترتب عليه اولوية لصالح المقرض لمثل ذلك الدين الخارجي وذلك عند تخصيص او توزيع العملات الاجنبية فان المقرض الا اذا وافق البنك على خلافه ، وذلك وفقاً لطبيعة الحال المعنية دون أي خسارة للبنك ان يضمن حقوق البنك كاملة متضمنة القرض وفوائده مع الرسوم الاخرى وعلى المقرض في حالة التسبب او السماح بوقوع مثل ذلك الرهن ان يعبر عن ذلك بوضوح ولكن في حالة عدم تمكن المقرض من ذلك لاسباب دستورية او قانونية ينبغي عليه حينئذ ان يؤمن قيمة القرض بما في ذلك الفوائد والرسوم الاخرى مقابل رهن بممتلكات عامة يوافق عليها البنك .

(ب) ان التعهد السابق لا ينطبق على ما يلي .

(١) الرهن الذي يحصل وقت شراء عقار كضمان لدفع ثمن العقار المشتراه او كضمان لدفع دين وقع لغايات تمويل شراء مثل هذا العقار .

(٢) أي رهن يظهر خلال الاجراءات البنكية العادية يضمن ديناً مستحقاً وذلك ليس اكثر من سنة بعد تاريخه .

(ج) كما ذكر في هذه الفقرة ان عبارة الاملاك العامة تعني موجودات المقرض ضمن المناطق السياسية او الادارية التابعة له او أية موجودات اخرى مملوكة بما في ذلك الذهب والموجودات من العملات الاجنبية تحت إدارة أي مؤسسة تقوم باعمال البنك المركزي او صندوق تسييت معاملات الدلع او ما شابه ذلك من الاعمال التابعة للمقرض .

٤-٢ : (أ) يجب على المقرض ان يحافظ على سجلات والية تتمشى والاحوال المتعارف عليها من حيث الاجراءات والتعليمات ، تتضمن الايرادات والتفقات ذات العلاقة بالمشروع ولديريات ووكلاء المقرض المسؤولة عن تنفيذ المشروع او أي جزء منه .

(ب) على المقرض (١) تدقيق السجلات المتعلقة بالحسابات المشار اليها في الفقرة (أ) سنوياً وفقاً لاصول مبادئ التدقيق من قبل مدققين مستقلين مقبولين لدى البنك (٢) تزويد البنك بحال توافر ذلك في مدة لا تتجاوز ثمانية اشهر بعد نهاية كل سنة نسخاً مدققة ومصدقة من الحسابات المذكورة لكل سنة ضمن تقرير مفصل يتضمن نتائج التدقيق وبالشكل الذي يطلبه البنك .

(٣) تزويد البنك بمعلومات اخرى تتعلق بالحسابات المذكورة مدققة من وقت لآخر عندما يطلب البنك ذلك .

قره ٤-٣ : يلزم المقرض بان تقوم وزارة التربية والتعليم في جميع الاوقات بادارة وصيانة التسهيلات الواردة في قسم (أ) من المشروع وفقاً للممارسات الادارية والتربوية والفنية السليمة .

المادة الخامسة الانهاء

قره ٥-١ : ان تاريخ ١٩٨٤/٧/٩ تم تحديده هنا لغايات الفقرة ١٢-٤ من الشروط العامة .

• تاريخ تقريراً بعد (١٢٠) يوماً من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية سيتم ادراجه هنا :

المادة السادسة

بمثل المقرض ، العناوين

قره ٦-١ : ان رئيس المجلس القومي للتخطيط التابع للمقرض يعتبر الممثل المعتمد لاغراض الفقرة ١١-٣ من الشروط العامة .

قره ٦-٢ : حددت العناوين التالية لاغراض الفقرة (١١-١) من الشروط العامة :

للمقرض .

المجلس القومي للتخطيط

ص. ب ٥٥٥

عمان - الاردن تلکس ٢١٣١٩

الاردن

العنوان البرقي

المجلس القومي للتخطيط

عمان

كل من اشعل

البنك

البنك الدولي للإنشاء والتعمير ١٨١٨ (H) شارع شمال / غرب واشنطن D.C. ٢٠٥٣٣ ،
الولايات المتحدة الأمريكية .

العنوان البرقي
تلخيص

انتبا فرد
واشنطن / ولاية كولومبيا
(ITT) ٤٤٠٠٩٨
(RCA) ٢٤٨٤٢٣
(WUI) ٦٤١٤٥

ويحضر كلا الطرفين الموجودين من خلال ممثليهما المفوضين وقعت هذه الاتفاقية باسميهما في مقاطعة
كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم والسنة المذكورين .
المملكة الأردنية الهاشمية البنك الدولي

الممثل المفوض

للإنشاء والتعمير
نائب الرئيس الاقليمي
اوروبا ، الشرق الاوسط
وشمال افريقيا .

الجدول (١)

سحوبات الاموال من القرض

١ - الجدول المبين ادناه يبين ثبات البنود التي ستمول من اموال القرض ومقدار المخصصات من القرض لكل فئة
والنسبة المئوية للاتفاق المصروح به لكل فئة :

الفئة	المبلغ المخصص من القرض بالدولار	نسبة الاتفاق الذي سيعمل
(١) الاعمال الانشائية تحت قسم أ (١) و (٣) من المشروع (٢) المعدات تحت قسم (أ) (١) و (٣) من المشروع	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	%٤٥
(٣) الخدمات الاستشارية (٤) منح دراسية (٥) غير مخصصة	١٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠ من الاتفاق الاجنبي %١٠٠ من الاتفاق المحلي اذا صنعت محليا . و %٩٠ من الصفقات المحلية الاخرى .
	٨,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠
	٨,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠
	٤,٠٠٠,٠٠٠	
	٤,٠٠٠,٠٠٠	

٢ - لاغراض هذا الجدول فان :

(أ) مصطلح الاتفاق الاجنبي يعني الاتفاق على السلع والخدمات المقدمة من اي بلد بعملة ذلك البلد المختلفة
عن عملة المقرض .

(ب) مصطلح الاتفاق المحلي يعني الاتفاق بعملة المقرض على السلع والخدمات المقدمة من السوق المحلي
للمقرض .

٢ - حسب النسبة المئوية للاتفاق وفق السياسة التي يتبناها البنك والتي تقضي بعدم دفع اموال من القرض لتغطية
الضرائب التي تجب في بلد المقرض على السلع والخدمات او على استيراد او تصنيع او شراء تلك السلع وفي حالة
تأثير تلك الضرائب على اي بند يحول من اموال القرض فانه من الممكن ان يشعر البنك المقرض بزيادة او
تخفيض نسبة الاتفاق المخصصة لذلك البند بحيث يتفق ذلك مع سياسة البنك المذكورة آنفا .

١ - على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) اعلاه فلا يسمح بسحب اموال من القرض لتغطية مصروفات سابقة لتاريخ
هذه الاتفاقية .

٥ - بالرغم من تخصيص مبالغ معينة من القرض او نسب مئوية للاتفاق موضحة في الجدول التابع للفترة (١) اعلاه
فانه اذا وجد البنك ان المبالغ المخصصة لاي فئة غير كافية لتمويل النسبة المتفق عليها لجميع الصفقات من تلك الفئة
فانه من الممكن ان يشعر البنك المقرض بما يلي : -

(١) اعادة التوزيع لتلك الفئة الى الحد الذي يفي بتغطية المقرر وذلك من اموال مخصصة لفئة اخرى ، والتي
يرى البنك عدم حاجتها لتغطيات اخرى .

(١١) اذا لم تكف اعادة توزيع الاموال بالحاجة الطارئة فان البنك يستطيع ان يخفض نسبة الاتفاق التي تنطبق
على تلك الصفقات ليتسنى الاستمرار في عمليات السحب تحت هذه الفئة حتى يتم الاتفاق المخصص لها .

٦ - اذا قرر البنك ان الحصول على اي بند من اية فئة غير متفق مع الاجراءات المبينة او المشار اليها في هذه الاتفاقية
فانه لن يصرف على هذا البند من اموال القرض ومن الممكن ان يلغي البنك وبدون اي قيد او مساس بأي
حق اخر وفق هذه الاتفاقية المقدار المخصص لذلك البند من القرض باسعار المقرض بذلك .

الجدول (٢)

وصف المشروع

تم تصميم المشروع للتوسع في الطاقة الاستيعابية للتعليم الازامي والتعليم الثانوي العام ، ولزيادة المحتوى المهني
للمناهج والاستمرار في تحسين قدرة وزارة التربية والتعليم في مجال اعداد المشاريع وتنفيذها .
يتكون المشروع من :

١ - المدارس الازامية والمدارس الثانوية العامة

انشاء وتاليف وتوفير المعدات بما يلي : -

(١) ٣١ مدرسة الازامية بطاقة استيعابية لحوالي (٢٩,٠٠٠) طالب وطالبة .

(٢) ١٦ مدرسة ثانوية عامة بطاقة استيعابية لحوالي (١٦,٠٠٠) طالب وطالبة ؛

(٣) ٤٨ مختبر و ٥٠ مشغل متعددة الاغراض و ٤٩ مكتبة للمدارس الثانوية العامة القائمة .

هذا من اموال

قسم ب : المساعدة الفنية :

- (١) التدريب من خلال برنامج المنح الدراسية والزيارات الدراسية للمعلمين للمدارس الواردة تحت قسم (أ).
- (٢) تقوية مديريات المشاريع والتعليم والتخطيط والبحث والامتحانات وكلية المجتمع والتقنيات التربوية في وزارة التربية والتعليم ونظام ادارة المعلومات لوزارة التربية والتعليم وذلك من (١) خلال برنامج المنح الدراسية والزيارات الدراسية (٢) ومن خلال توفير خدمات الخبراء لكل من مديرية التعليم ومديرية التأهيل والتدريب في وزارة التربية والتعليم .
- (٣) الدراسات المهتمة للمشاريع المستقبلية ذات العلاقة في قطاع التعليم بما في ذلك دراسة الجدوى الاقتصادية لانتاج المواد التعليمية محليا .
- ومن المتوقع ان ينتهي العمل في المشروع واتمامه في ٣٠ حزيران ١٩٨٩ .

الجدول (٣)

جدول تسديد القرض

التاريخ المستحق للدفع	دفعات اصل القرض بالدولار
بتاريخ ٧/١٠/١٩٨٨	
ابتداء من ١٩٨٨/٧/١	
وحتى ٢٠٠٠/٧/١	١٠٤٠٠٠٠
بتاريخ ٢٠٠١/١/١	١٠٥٠٠٠٠

تمثل الارقام المبينة اعلاه ما قيمته بالدولار اعتبارا من تواريخ السحب (انظر الشروط العامة الفقرة ٣ - ٤)

اقساط الدفعات المقدمة

حددت النسب المئوية التالية على الاقساط المدفوعة مقدما من اجل القرض حسب الفقرة ٣ - ٤ من الشروط العامة :

فترات التسديد مقدما

القسمة
نسبة الفائدة
معبرة عنها بنسبة مئوية)
القابلة للتطبيق على المبالغ غير المسددة في يوم الدفع
مضروبة ب

٠١٨

٠٣٥

٠٦٥

٠٨٨

١٠٠

ليس اكثر من ثلاث سنوات

قبل تاريخ الاستحقاق .

ليس اكثر من ثلاث سنوات

ولكن ليس اكثر من ست سنوات قبل

تاريخ الاستحقاق

اكثر من ست سنوات ولكن ليس اكثر من

احدى عشرة سنة قبل تاريخ الاستحقاق

اكثر من احدى عشرة سنة ولكن ليس اكثر

من خمس عشرة سنة قبل تاريخ الاستحقاق

اكثر من خمس عشرة سنة قبل تاريخ الاستحقاق

الجدول رقم (٤)

المشتريات

١ - العطاءات العالمية التنافسية :

١ - عدا ما ذكر في (القسم ج) فان عقود البضائع والاعمال المدنية يجب ان تحال طبقا لاجراءات العطاءات المنصوص عليها في تعليمات الشراء لمؤسسة الانماء الدولية المنشورة من قبل البنك في مارس ١٩٧٧ والتي ستدعى فيما بعد (بالارشادات) وعلى اساس المنافسة الدولية للمناقصات كما هي موضوعه في القسم (أ) من الارشادات .

٢ - بالنسبة للبضائع والاعمال التي تشتري على اساس المنافسة الدولية وبالإضافة الى المتطلبات المنصوص عليها في الفقرة (١ - ٢) من الارشادات على المفترض ان يحضر اعلان والتفصيل عن الاعمال والمشتريات وارسلها الى البنك الذي بدوره ينشرها ليعطي الفرصة للمنافسين للاشتراك في هذا العطاء والاعمال وذلك قبل ٦٠ يوما من طرح العطاء او ارسال وثائق التأهيل التي لها علاقة بالمشروع وعلى المفترض ان يزود البنك بالمعلومات الضرورية المعلقة سنويا ما دام هناك مشتريات على اساس التنافس العالمي للعطاءات .

٣ - بقدر الامكان تجمع البضائع في صورة رزم عطاءات بكلفة كل رزمة ما يساوي ١٠٠,٠٠٠ دولارا او اكثر .

٤ - بقصد التقييم والمقارنة بين العروض الخاصة بالبضائع التي تشتري على اساس المنافسة الدولية .
(١) يطلب من المنافسين ان يذكروا في عروضهم سعر المواد المستوردة الى ميناء البلد او سعر المصنع او سعر مكان الاستلام في بلد المصنع للبضائع الاخرى المبينة في العطاء .

(٢) عند تقييم العطاءات يجب ان لا تؤخذ بالاعتبار رسوم الجمارك او ضرائب الاستيراد التي لها علاقة بالمستوردة وكذلك ضرائب البيع التي لها علاقة بالشحن او البيع المتعلق ببضائع العطاء .

(٣) عند تقييم العطاءات يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار كلفة الشحن الداخلي والتفقات الطارئة الاخرى عند نقل البضائع الى مواقع استعمالها او تركيبها .

ب - تفضيل المصنوعات المحلية :

عند شراء البضائع طبقا للاجراءات الموصوفة في القسم (أ) من هذا الجدول تمنح البضائع المصنوعة في الاردن افضلية طبقا للشروط الآتية :

١ - يجب ان توضع جميع وثائق المناقصات صراحة الاولويات التي ستتمتع والمعلومات المطالبة التي تحدد صفة المناقصة لمثل هذه الاولوية والاساليب والخطوات التي ستتمتع في تقييم ومقارنة المناقصات .

٢ - بعد تقييم العروض ، تصنف المناقصات الالمانية في احدى المجموعات الثلاثة التالية : -

المجموعة أ :

عروض البضائع المصنعة في الاردن اذا اثبت المناقص للمقترض والبنك ان السعر سجل قيمة اضافية في المملكة الاردنية الهاشمية على الاقل ٢٠٪ من قيمة هذه البضائع .

المجموعة ب :

جميع العروض الاخرى المحلية

المجموعة ج : عروض توفر أية بضائع أخرى

٣ - لتقرير العرض الأرخص سعرا من كل مجموعة يجب مقارنة جميع العروض المقيمة ضمن كل مجموعة فيما بينها بدون اعتبار لرسم الجيارك ورسم الاستيراد الأخرى للبضائع المستوردة ورسم البيع أو ما يشابهها للبضائع المحلية وذلك لتحديد أقل العروض في كل مجموعة وأقل العروض المقيمة في كل مجموعة يجب بعد ذلك ان تقارن مع المجموعات الأخرى وإذا نتج عن هذه المقارنة ان عرضا من المجموعة (أ) أو المجموعة (ب) كان أقلها فيجب ان يحال العطاء .

٤ - اذا نتج من المقارنة حسب الفقرة (٣) اعلاه ان أقل العروض كان من المجموعة (ج) فأن جميع العروض في المجموعة (أ) بعد ان يضاف الى العطاء المقيم سعر استيراد البضائع المتوفرة في مجموعة العطاءات (ج) مبلغا يعادل (وذلك لاغراض المقارنة فقط)

١ - قيمة رسوم الجيارك ورسم الاستيراد الأخرى التي من المفروض ان يدفعها مستورد غير معفي لاستيراد البضائع المعروضة ضمن المجموعة (ج) :

٢ - ١٥٪ من سعر العروض C.I.F. لهذه البضائع اذا كانت رسوم الجيارك والضرائب لهذه المواد تعدل ١٥٪ من السعر المقدم اذا عرض المجموعة (أ) لهذه المقارنة هي أقل الاسعار فإنه يجب ان يحال العطاء عليها وإذا لم تكن كذلك فأن أقل العروض من المجموعة (ج) يجب ان تختار .

ج - اجراءات أخرى للمشتريات :

١ - يمكن منح العقود للأعمال الانشائية وفقا للاجراءات المتبعة محليا لدى المقترض على ان يكون مقبولا لدى البنك شرط ان لا يزيد مجمل قيمة العقود التي بهذا الشكل عن ما يعادل ١٢,٣٠٠,٠٠٠ دولار من القسم أ (٣) من المشروع وما يعادل (٣,٠٠٠,٠٠٠) دولار من القسم أ (١) من المشروع .

٢ - يمكن منح العقود للمعدات التي لا تزيد قيمتها ما يعادل (١٠٠,٠٠٠) دولار لكل عقد وان لا يزيد مجمل قيمة جميع العقود عن (١,٠٠٠,٠٠٠) دولار وفقا للاجراءات الواردة في بند (١) او على اساس عروض اسعار لثلاثة على الأقل من الصانعين او للموردين .

د - مراجعة قرارات الاحالات من قبل البنك :

١ - مراجعة دعوة العطاء والاحالات المقترحة والعقود النهائية :

بالنسبة لجميع عقود المشروع التي مقدارها مائة الف دولار او اكبر .

أ - قبل الدخول للمناقصة على المقترض ان يقدم للبنك لبدء مطالعته نص دعوة العطاء والمواصفات وغير ذلك مع وثائق العطاء بالاضافة الى وصف طريقة الاعلان التي ستتيح للمناقصات، ويتعهد المقترض بادخال التعديلات المعقولة على الوثائق والاجراءات التي يطلبها البنك واية تعديلات على وثائق العطاء لا بد لها من موافقة البنك قبل طرحها للمتعهدين .

ب - بعد ان يتم تسليم العروض ويتم تقييمها وقبل اتخاذ القرار النهائي في الاحالة على المقترض ان يعلم البنك عن اسم المتعهد المثري احالة العطاء عليه وان يقدم للبنك تقريراً مفصلاً عن تقييم العطاءات المتسلمة والمقارنة بينها او اية معلومات أخرى كافية قبل تاريخ الاحالة بمدة معقولة يطلبها البنك يتيح للبنك مراجعة تلك الوثائق اذا كانت الاحالة تخالف الارشادات (او هذا الجدول) سيقوم البنك باعلام المقترض فوراً عن

الاسباب الداعية لهذا القرار .

ج - نصوص وشروط العقد يجب ان لا تختلف اساسا عن دعوة المناقصة والتأهيل الموافقة البنك .

د - يسلم البنك نسختين موقعتين من العقد مباشرة وقبل التقدم الى البنك بالطلب الاول للسحب من القرض وفقا لهذا المقد .

٢ - بالنسبة لكل عقد يراد تمويله من القرض وغير خاضع لاحكام الفقرة السابقة فأن على المقترض ان يقدم للبنك فوراً بعد تنفيذه وقبل تقديم اى طلب للبنك بسحب اى مبلغ من القرض متعلق بعقد كهذا نسختين موقعتين من العقد مع تحليل للمناقصات المقدمة والتوصيات لاحالة العطاء او اية معلومات أخرى يطلبها البنك وسيقوم البنك بالاعلام الفوري للمقترض اذا وجد ان احالة العطاء تخالف الارشادات (او هذا البرنامج) وسيعين البنك الاسباب الداعية لقراره هذا .

٣ - قبل المرافقة على اجراء اى تعديل على مواد العقد او الغاء بعض الشروط والمنصوص المتعلقة به الموافقة على تمديد مدة تنفيذ او اصدار او تغيير فيه (باستثناء الحالات الطارئة) بحيث يؤدي ذلك الى زيادة سعره بنسبة ٣٠٪ من السعر الاصلي فأن على المقترض ان يعلم البنك بالتعديلات والالغاءات والتعديلات وامر التغيير المقترحة والاسباب الداعية لذلك .

وإذا قرر البنك ان الاقتراح مخالف لشروط الاتفاقية فسيقوم البنك باعلام المقترض فوراً وبين الاسباب التي دعت الى اتخاذ ذلك القرار .

نحس الحسين بن طلال

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٤

قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع النقل المتعددة الاغراض

بين

الملكة الاردنية الهاشمية

و

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع النقل المتعددة الاغراض بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لسنة ١٩٨٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمعقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير صحيحة نافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .
- المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٤/١١/٧

الحسين بن طلال

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان عرار	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الصناعة والتجارة د. جواد العناني	وزير الثقافة والسياحة والآثار طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السلاكت	وزير المواصلات د. محمد عضوب الزين
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد خلف داوديه	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة المهندس حيدالله التابلسي	وزيرة الاعلام ليلى شرف	وزير المالية د. حنا عوده
وزير الصحة د. كامل المعجلوني	وزير شؤون الارض المحتلة شوكيت مهيود	وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. تيسير عبدالجابر	وزير الزراعة محمد بشري
وزير الشباب د. هاني الفضالونه	وزير التخطيط د. عبدالله النصور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الاعمال العامة المهندس رائف نجم

اتفاقية القرض

اتفاقية مؤرخة في ١٧/٨/١٩٨٤ فيما بين المملكة الاردنية الهاشمية (ويشار اليها فيما بعد بـ « المقترض ») والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (ويشار اليه فيما بعد بـ « البنك ») .

أ - لقد طلب المقترض من البنك المساعدة في تمويل المشروع الموصوف في الملحق (٢) لهذه الاتفاقية وذلك بتقديم القرض كما هو منصوص عليه فيما بعد .

ب - المشروع سوف يتخذ بمساعدة المقترض ، بواسطة وزارة الاشغال العامة ، هيئة سكة الحديد ومؤسسة الموانيء ، وكجزء من هذه المساعدة سيوفر المقترض للهيئات المذكورة اموال القرض كما هو منصوص عليه لاحقاً .

ج - المقترض ينوي الحصول على (١) قروض من مصادر رسمية (يطلق عليها فيما بعد مصادر التمويل الاخرى تعادل (٢١٠٠٠٠٠٠) واحد وعشرون مليون دولار و (٢) اعتماد ممولين ومصدرين (يطلق عليها اعتماد تصدير) بقيمة (١٦٠٠٠٠٠٠) ستة عشر مليون دولار للمساهمة في تمويل المشروع .

بما ان البنك قد وافق على اسس من ضمنها ما ذكر سابقاً على ان يوفر القرض للمقترض بمقتضى الشروط المذكورة وفي اتفاقيات المشروع بنفس تاريخ هذه الاتفاقية بين البنك وهيئة سكة حديد العقبة ، فقد اتفق الفريقان بمقتضى هذه الاتفاقية على ما يلي :-

المادة (١)

الشروط العامة ، تعريفات

الفقرة ١٠١ يقبل الفريقان بموجب هذه الاتفاقية جميع احكام والشروط العامة المطبقة على اتفاقيات البنك للقروض والكفالات ، المؤرخة في ٢٧ / تشرين اول من عام ١٩٨٠ بقوة فعالية ونفاذ وكأنها مدرجة في هذه الاتفاقية (وتسمى الشروط العامة المذكورة المطبقة على اتفاقيات البنك للقروض والكفالات فيما بعد بـ « الشروط العامة ») .

الفقرة ٢٠١ تكون للعبارة المعرفة في بند الشروط العامة وفي مقدمة هذه الاتفاقية المعاني المخصصة لها حيثما ورد استعمالها في هذه الاتفاقية الا اذا اقتضى النص خلاف ذلك وتكون للتعبير الاضافية المعاني التالية :-

- أ - "ARC" وتعني هيئة سكة حديد العقبة للمقترض .
- ب - "MPW" وتعني وزارة الاشغال العامة للمقترض .
- ج - "TPC" وتعني مؤسسة الموانيء للمقترض .
- د - اجزاء المشروع وتعني ARC , MPW , TPC
- هـ - اتفاقيات المشروع وتعني الاتفاق بين البنك وهيئة سكة حديد العقبة المبرمة بنفس تاريخ هذه الاتفاقية وتعديلاتها التي يمكن ان تطرأ بين الحين والاخر ويشمل هذا التعبير جميع الجداول الملحق باتفاقية المشروع وجميع الاتفاقيات المكملة لاتفاقيات المشروع .
- و - اتفاقية اعادة الاقراض ، تعني الاتفاقية التي ستبرم بين المقترض وهيئة سكة حديد العقبة بمقتضى المادة (١٠٣ ب) من هذه الاتفاقية والتعديلات التي تطرأ عليها بين الحين والاخر وتشمل تلك العبارة جميع الجداول « الملحق باتفاقية اعادة الاقراض » ومصطلح اعادة الاقراض يعني « القرض الزود بموجب اتفاقية اعادة الاقراض » .

كل من اشغلى

المادة (٢)

القرض

الفقرة ١ر٢ يوافق البنك على اقراض المقرض مبلغا يعادل ثلاثين مليون دولار (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) بعملات متنوعة وبموجب الشروط المدرجة في هذه الاتفاقية .

الفقرة ٢ر٢ يجوز سحب مبلغ القرض من حساب القرض حسب احكام الملحق (١) بهذه الاتفاقية وتعديلاته التي يمكن ان تطرأ من حين لآخر بالاتفاق بين المقرض والبنك وذلك من اجل النفقات التي تمت (او التي ستتم اذا وافق البنك على ذلك) فيما يتعلق بالتكاليف المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تشمل من عائدات القرض .

الفقرة ٣ر٢ فيما عدا ما يوافق البنك على خلافة فان شراء البضائع اللازمة والاعمال المدنية المطلوبة للمشروع والتي تشمل من عائدات القرض سوف تخضع لاحكام الملحق رقم (٤) من هذه الاتفاقية والبرئانج من اتفاقية المشروع .

الفقرة ٤ر٢ يكون تاريخ الاغلاق ٣٠ حزيران ١٩٩٠ او اي تاريخ لاحق يحدده البنك وعلى البنك أن يشعر المقرض بالتاريخ اللاحق المذكور بدون تأخير .

الفقرة ٥ر٢

أ - يدفع المقرض للبنك رسوما تعادل (٧٥٠,٠٠٠) دولار .

ب - بعد تاريخ النفاذ يحق للبنك نيابة عن المقرض ان يسحب من القرض ليدفع لنفسه الرسوم المذكورة بأي عملة او عملات يقررها البنك .

ج - على المقرض وقبل ارسال الاشعار من البنك المشار اليه في البند (أ) من الفقرة ١٢ ٣٠ من الشروط العامة ، أن يدفع الرسوم المذكورة آنفا بالعملة او العملات التي يحددها البنك .

الفقرة ٦ر٢ على المقرض ان يدفع للبنك عمولة التزام بمعدل ثلاثة ارباع من الواحد بالمئة (٣/٤ من ١٪) في السنة على المبالغ غير المسحوبة من القرض من وقت لآخر .

الفقرة ٧ر٢ أ - على المقرض دفع فائدة في كل فترة زمنية على المبالغ المسحوبة وغير المسددة من القرض من وقت لآخر بحوالي نصف الواحد بالمئة (٥٠٪) سنوياً بالإضافة الى كلفة اقراض البنك من السوق العالمي والتي تحدد كل نصف سنة قبل بداية الفترة الزمنية للفائدة .

ب - في نهاية كل فصل وفي اقرب فرصة ممكنة يعلم البنك المقرض بكلفة اقراض البنك من السوق الحالي العالمي لكل نصف سنة .

ج - لاغراض الفصل

١ - «فترة الفائدة» تعني فترة الستة شهور والتي تبدأ من كل تاريخ يحدد في الفقرة (٨ر٢) من هذه الاتفاقية مشتملة على فترة الفائدة التي تم في خلالها توقيع هذه الاتفاقية .

٢ - «التكلفة» اقراض البنك من السوق المالي العالمي تعني التكلفة المبرر عنها كنسبة مئوية في السنة طبقاً لما هو مقرر من البنك شرط ان يكون المبلغ ثمانية آلاف وخمسمائة وعشرين مليون دولار ونصف المليون (٨٥٢٠) مليون دولار المشار اليه ادناه في الجزء (٣) (ب) مقدراً بتكلفة ١٠,٩٣٪ في السنة .

٣ - اقراض البنك من السوق المالي العالمي تعني :-

أ - القروض غير المدفوعة للبنك والمسحوبة بعد ٣٠ حزيران ١٩٨٢ .

ب - حتى تموز ١٩٨٥ مبلغ ثمانية الاف وخمسمائة وعشرين مليون دولار ونصف المليون (٨٥٢٠) التي تمثل اقراض البنك في الفترة ما بين (١ تموز ١٩٨١ و ٣٠ حزيران ١٩٨٢) خصوصاً منها اي مبلغ مدفوع قبل ١ تموز من عام ١٩٨٥) .

٤ - «الفصل» ويعني اول ستة شهور من السنة او ثاني ستة شهور .

الفقرة ٨ر٢

يتوجب دفع الفائدة والتكاليف الاخرى كل نصف سنة في الاول من مارس والاول من ايلول من كل سنة .

الفقرة ٩ر٢

على المقرض تسديد القرض طبقاً لجداول التسديد المدرج في الملحق (٣) لهذه الاتفاقية .

المادة الثالثة

تنفيذ المشروع

الفقرة ١٠ر٣

أ - يلتزم المقرض بتنفيذ اهداف المشروع المبينة في الجدول رقم (٢) من هذه الاتفاقية وبدون تحديد أو قيد على اي من المقترحات الاخرى الواردة في هذه الاتفاقية : كالآتي :-

١ - تنفيذ الجزء (أ) من المشروع من خلال وزارة الاشغال العامة والجزء (ج) من خلال مؤسسة الموانئ وفقاً للاعراف الفنية والادارية والمالية مع تقديم كل الكشوف والخدمات والتسهيلات وبالسرعة اللازمة لاتمام هذا الجزء .

٢ - يلتزم المقرض دون اي قيد او تعديد لاي من التزامات الاخرى بمقتضى هذه الاتفاقية ، بان يلزم المؤسسة بتنفيذ جميع الالتزامات المدرجة في اتفاقية المشروع وطبقاً لاحكامها كما يلتزم بان يتخذ او يتسبب في اتخاذ كل ما يلزم لتمكين المؤسسة من تغيير تلك الالتزامات او ما يناسب ذلك بما فيه توفير الاموال والتسهيلات والخدمات والموارد الاخرى ويلتزم بالامتناع عن اتخاذ اي اجراء يحول دون التنفيذ المذكور للالتزامات او يعيق ذلك :

ب - يلتزم المقرض بان يعيد اقراض مؤسسة سكة حديد العقبة اموال القرض المخصصة في المجموعات رقم ٥ ، ٦ ، ٧ من الجدول المبين في الفقرة (١) من الجدول رقم (١) من هذه الاتفاقية بموجب اتفاقية القرض الفرعية تتم بين المقرض ومؤسسة سكة حديد العقبة بشروط يوافق عليها البنك مسبقاً بما في ذلك .

١ - تدفع المؤسسة اموال القرض المعاد اقراضه على فترة (١٥) خمسة عشر سنة بما فيها فترة امهال مدتها ٣ سنوات مع الفوائد والرسوم المترتبة عليها حسب الشروط الواردة في اتفاقية القرض .

٢ - تضاف الفائدة والتفقات المستحقة على القرض المعاد اقراضه في فترة الامهال على راسمال القرض المعاد اقراضه والذي ستدفعه المؤسسة بمقتضى جدول السداد لاتفاقية اعادة الاقراض .

٣ - يعادل رأسمال القرض المعاد اقراضه ما قيمته بالدينار الاردني قيمة مجموع القرض بالدولار او اية عملات اخرى عند السحب من حساب القرض .

ب - يلتزم المقرض بممارسة حقوقه بمقتضى اتفاقيات اعادة الاقراض بطريقة تحمي مصالح المقرض والبنك وتحقق اغراض القرض ، ويلتزم المقرض فيما عدا ما يوافق البنك على خلافة بان لا يتنازل عن اتفاقيات اعادة الاقراض او اي من احكامها وبان لا يعلها او ينقضها او يتسامح عنها .

كل ما من اشغال

الفقرة ٢٠٣ أ - من أجل مساعدة وزارة الأشغال العامة ومؤسسة الموانئ من تنفيذ الجزء (٤٠١) والجزء ج من المشروع ، يلزم المقرض وزارة الأشغال ومؤسسة الموانئ باستخدام مستشارين مؤهلين وذوي خبرة وتكون مقبولة لدى البنك .

ب - يتم اختيار المستشارين المعيّنين من قبل وزارة الأشغال العامة حسب الفقرة (٢٠٣) للمساعدة في تنفيذ الجزء أ من (٤٠١) من المشروع بموجب إجراءات وأسس مقبولة لدى البنك وفقاً للخطط المرفقة لاستخدام المستشارين بواسطة مقرضي البنك الدولي وبواسطة البنك الدولي كهيئة منفذة والمنشور قبل البنك في آب ١٩٨١ .

الفقرة ٢٠٣ ب - يلزم المقرض وزارة الأشغال العامة أن تحسب ووفقاً لمبادئ يوافق عليها البنك معدل العوائد الاقتصادية لكل جزء من الطرق المقترحة صيانتها في الجزء (٤٠١) من المشروع ، وأعداد وتلقى المعطاة لتلك الطرق على أن لا تقل نسبة العوائد المتوقعة عن ١٢ ٪ .

الفقرة ٢٠٣ ج - يلزم المقرض وزارة الأشغال العامة بـ :

- ١ - تحضير وتقديم برنامج صيانة الطرق المشار إليه في الجزء (٤٠١) - أ من المشروع وبموعد لا يتعدى ٣١ كانون أول ١٩٨٤ .
- ٢ - بعد الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات البنك حول الإجراءات الواجب اتباعها لتطبيق البرنامج ومن ضمنها الترتيبات اللازمة لتأمين صيانة الطرق المطلوبة .

ب - يلزم المقرض وزارة الأشغال العامة وبمساعدة المستشارين المعيّنين من قبل وزارة الأشغال العامة ووفقاً للمادة ٢٠٣ من هذه الاتفاقية بتجهيز وتقديم برنامج لتنفيذ المساهمات الفنية المبينة في الجزء (٤٠١) من المشروع للبنك بقصد المراجعة وأداء الملاحظات وذلك قبل ٢٠ حزيران لعام ١٩٨٥ .

ج - يلزم المقرض وزارة الأشغال العامة بتنفيذ البرنامج المذكور في الفقرة ٢٠٣ ب) وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار مراجعات البنك وملاحظاته وذلك وفقاً لجدول زمني يوافق عليه البنك .

الفقرة ٥٠٣ - يلزم المقرض كل من وزارة الأشغال العامة ومؤسسة الموانئ بـ :

أ - إعطاء موظف الارتباط المعين من قبل كل منهما مسؤولية :

- ١ - تحضير جداول زمنية ومتطلبات الموازنة لتنفيذ نشاطاتها في المشروع .
- ٢ - العمل على تنفيذ المشروع وذلك بالتنسيق بين أجزاء المشروع الأخرى .
- ٣ - تحضير تقارير كل ثلاثة أشهر عن تقدم نشاطات العمل المشار إليه في الفقرة ٦٠٣ د في هذه الاتفاقية .

ب - إعطاء موظف التدريب المعين مسؤوليات فيما يتعلق بتحضير وتطبيق نشاطات التدريب المنصوص عليها في اتفاقية المشروع .

الفقرة ٦٠٣ أ - يلزم المقرض وزارة الأشغال العامة بتأمين أو وضع شروط كافية لتأمين البضائع المستوردة والتي ستعمل من أموال القرض ، من الأخطار التي قد تحدث خلال عملية نقل البضائع المستوردة أو تسليمها إلى مكان الاستعمال . أن أية مبالغ يمكن الحصول عليها من شركة التأمين كتعويض يجب أن تكون قابلة للدفع بعملية تستعمل بحرية بواسطة المقرض لاستبدال أو إصلاح البضائع .

ب - يلزم المقرض وزارة الأشغال العامة ومؤسسة الموانئ باستخدام جميع البضائع والخدمات المبولة من أموال القرض ، فقط لأغراض المشروع المبينة في القسم (أ) و (ج) من المشروع بالتالي :

الفقرة ٦٠٣ ب - يلزم المقرض وزارة الأشغال العامة ومؤسسة الموانئ كل حسب طبيعة عمله في المشروع ، بتزويد البنك فوراً وحال الانتهاء من إعداد الخطط والأهداف والتقارير والوثائق وجدول المشتريات للمشروع ، وأية تعديلات أو إضافات على ما ذكر وأية تفاصيل معقولة يطلبها البنك . ب - يلزم المقرض وزارة الأشغال العامة ومؤسسة الموانئ كل تحت نطاق عمله في المشروع بـ :

- ١ - الاحتفاظ بسجلات وأجراءات مناسبة لتسجيل ومراجعة تقدم العمل في المشروع (متضمنة تكاليفها والفوائد الناجمة عنها) وذلك لتحديد البضائع والخدمات المبولة بأموال القرض الموقرة وكيفية استعمالها في المشروع .
- ٢ - تمكين ممثلي البنك من زيارة المواقع والإنشاءات المشمولة في المشروع وبعمل البضائع المبولة من القرض وأية وثائق أو سجلات لها علاقة بالمشروع .

٣ - تزويد البنك وعلى فترات منتظمة بالمعلومات التي يطلبها البنك بشكل معقول والتي تتعلق بالمشروع مثل كلفته والفوائد المتوقعة الحصول عليها منه وطرق اتفاق أموال القرض وكذلك البضائع والخدمات المبولة من هذا القرض .

ج - يلزم المقرض وبدون تنديد لنصوص الفقرة ب الجزء ٣ من هذا الفصل بتحضير وتزويد البنك بتقارير منتظمة في كل ثلاثة أشهر عن تقدم العمل في تنفيذ المشروع .

د - عند إحالة أي عطاء للحصول على بضائع وخدمات يتم تمويلها من أموال القرض والخاصة بالمشروع ، فمن الممكن أن ينشر البنك تفاصيل تتعلق باسم وجنسية الجهة المحال عليها هذا المعطاء وفيه هذا المعطاء .

هـ - يلزم المقرض حالاً وبعد اكتمال المشروع وعلى أي حال من الأحوال في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ الإغلاق أو أي تاريخ لاحق يتفق عليه بهذا القرض بين المقرض والبنك بأعداد تقرير مفصل وبالشكل الذي يطلبه البنك عن تنفيذ المشروع والتشغيل الأول له وعن كلفته والفوائد الناجمة والتي ستجتمعه عنه وعن الإنجازات التي تمت بواسطة المقرض والجهات المنفذة . فيما يتعلق بالتزامات كل منها وبموجب الاتفاقية وعن الإنجازات المتعلقة بهذا المشروع ويجب تزويد البنك بهذا التقرير .

الفقرة ٨٠٣ - يتخذ المقرض كافة الإجراءات الضرورية في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون أول ١٩٨٤ للحصول على الأرض اللازمة والحقوق المتعلقة بها لإنشاء وتشغيل المرافق التي سيتم بناؤها بموجب القسم ٢-أ من المشروع .

الفقرة ٩٠٣ - من أجل زيادة غايلية مؤسسة الموانئ في تصدير الفوسفات فإن المقرض يلزم المؤسسة بـ :

أ - إتمام البحث عن الخطط التويلية الفنية المطلوبة في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون أول لعام ١٩٨٤ من أجل استعمال المرافق في العوامة (١) من ميناء العقبة لتحميل الفوسفات على أن يتم تزويد البنك بتوصيات المؤسسة حول هذا الموضوع لإبداء ملاحظاته عليها .

ب - تبادل الآراء مع البنك حول اتخاذ الإجراء المناسب على ضوء التوصيات والملاحظات المذكورة .

المادة (٤) التزامات أخرى

فقرة ٤-أ - ينتهج البنك في الظروف العادية لمي منح القروض لأشخاص أو بضمان أعضاء سياسة عدم طلب ضمان محددة من العضو المعني ، ولكن مع التأكد من عدم ترتيب أولوية لأي دين خارجي آخر على قروضه وذلك من تخصيص أو استحقاق أو توزيع العملات الأجنبية التي تكون في حوزة العضو المذكور أو محفوظة لمنفعته . وتحقيقاً لذلك إذا منح أي امتياز على الموجودات العامة (كما هي معرفة لاحقاً) كضمان لأي دين خارجي مما ينتج عنه أو يمكن أن ينتج عنه الأولوية لدائن الدين الخارجي المذكور في تخصيص أو استحقاق أو توزيع العملات الأجنبية ، فإن الامتياز المذكور يصبح تلقائياً ضماناً للقرض ومالكه وتكاليفه الأخرى بنفس الدرجة وبدون أية كلمة من البنك إلا إذا وافق البنك على غير ذلك . ويلتزم الضامن عندما يمنح الامتياز المذكور أو يسمح بمنحه بأن يشمل فيه أحكاماً مريحة للقرض المذكور إلا أنه يشترط إذا كان هناك سبب دستوري أو أي سبب قانوني آخر يحول دون شمول الأحكام المذكورة فيما يتعلق بأي امتياز يمنح على موجودات الدوائر السياسية والإدارية التابعة للضامن ، أن يقوم الضامن فوراً وبدون أن يحيل البنك أية تكاليف بتأمين رأس المال للقرض ومالكه وتكاليفه الأخرى بالامتياز مماثل على موجودات عامة أخرى يقتنع بها البنك .

ب - لا ينطبق الالتزام السابق ذكره على (١) أي امتياز يمنح على أية أموال عند شرائها لضمان دفع ثمن تلك الأموال فقط و (٢) أي امتياز يمنح خلال العمليات البنكية العادية لضمان دين يستحق خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخه .

ج - تعني عبارة (الموجودات العامة) كضمان مستعملة في هذا البند موجودات الضامن وأية دائرة من دوائره السياسية أو الإدارية أو أية هيئة يملكها الضامن أو يسيطر عليها أو تدار لصالحه أو لصالح الدائرة المذكورة ، بما في ذلك العملات الذهبية والعملات الأخرى في يد أية مؤسسة تقوم بأعمال البنك المركزي أو صندوق تركيز النقد أو أية أعمال مماثلة للضامن .

كل من أشعل

الفقرة ٢٠٠ ١ - يلزم المقرض وزارة الاشغال العامة بالاحتفاظ بحسابات منفصلة مناسبة تبين طبقا للمعميات المحاسبية المناسبة للمعميات ومصادر التمويل والنفقات بالنسبة للمشروع .
ب - يلزم المقرض وزارة الاشغال العامة بـ : -

- ١ - مراجعة الحسابات المذكورة اعلاه في الفقرة (١٢٤) من قبل محققي الحسابات المستقلين في نهاية كل سنة مالية ويوافق عليهم البنك .
- ٢ - تزويد البنك وبالسرية المكتوبة ولا يتجاوز السنة شهر من نهاية السنة المالية بتقرير مدققي الحسابات وبالتفصيل الذي يفي بمتطلبات البنك .
- ٣ - تزويد البنك بأية معلومات أخرى تتعلق بالحسابات والتفتيش المذكور وبناء على طلب البنك من وقت لآخر وبالشكل المطلوب .

المادة (٥)

تدابير البنك القانونية

الفقرة ٥ - ١ تحدد الاحداث الاضافية التالية بمقتضى الفقرة (ك) فصل ٦-٢ من الشروط العامة لاغراض تلك المادة : -

- ١ - ان تكون هيئة سكة حديد المعقبة قد تخلت عن تنفيذ اي التزام بمقتضى اتفاقية المشروع الخاصة بها .
- ب - ان تكون حالة غير مادية قد طرأت نتيجة لاحداث وقعت بعد توقيع الاتفاقية تجعل من غير المحتمل ان تتمكن هيئة سكة حديد المعقبة من تنفيذ التزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع الخاصة بها .
- ج - ان يكون القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢ قد عدل او اوقف نفاذه مؤقتا او الفى او تخلى عنه بشكل يؤثر ماديا وسلبيا في امكانية هيئة سكة حديد المعقبة الموفرة على تنفيذ التزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع .

د - ان يكون المقرض او اى سلطة اخرى ذات صلاحيات قد اتخذت اي اجراء لحل او الغاء تأسيس شركة الكهرباء او كهرباء اريد او سلطة المصادر للتشكك في مبيعاتها .

هـ - ان الاتفاقيات التي تعطي المقرض حق اعتمادات التصدير المحددة في الفقرة ١٢ من مقدمة هذه الاتفاقية لا تصبح نافذة المفعول بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٨٥ او اي تاريخ آخر يوافق عليه البنك ، ولكن ان احكام هذه الفقرة لا تنطبق اذا اوضح المقرض للبنك ان لديه اموال ، وضمانات كافية للمشروع وتلائم مع شروط والتزامات هذه الاتفاقية .

و - تبعا للفقرة الفرعية (٢) من هذه الفقرة فان

- ١ - حق المقرض في سحب اي من قروض المولين المشاركين او استعمال اعتمادات التصدير سيوقف او يلغى كليا او جزئيا تبعا لشروط هذه الاتفاقية .
- ب - اي من هذا القرض سيصبح مملوكا لدفعه قبل استحقاقه .
- و - ان تطبيق الفقرة الفرعية (١) من هذه الفقرة اذا زود المقرض البنك ووافق البنك على : -

١ - التوقف او الغاء او الانتهاء ليس بسبب فشل المقرض في تحقيق التزاماته تجاه الاتفاقية .

ب - اموال كافية للمشروع متوفرة لدى المقرض من مصادر اخرى بشروط ملائمة للالتزامات المقرض فيها يتعلق بهذه الاتفاقية وملابسة للالتزامات الاتفاقية للمشروع .

فقرة ٢ - تحدد الاحداث الاضافية التالية بمقتضى الفقرة (ح) من الفقرة (١-٧) من الشروط العامة لاغراض تلك المادة : -

- ١ - ان يحصل الحدث المحدد في الفقرة (١) من الفصل (٥-١) من هذه الاتفاقية ويستمر لمدة (٦٠) يوما بعد ان يتم الاسعار به من قبل البنك للمقرض وهيئة سكة حديد المعقبة .
- ب - ان يحصل اي حدث محدد في الفقرات (ج) (د) من الفصل (٥-١) من هذه الاتفاقية .
- ج - ان يحصل اي حدث يبين حد في الفقرة (١) (ب) من الفصل (٥-١) من هذه الاتفاقية والتي تخضع للشروط المذكورة في البند (٢) من هذه الفقرة .

المادة (٦)

تاريخ النفاذ ، الانتهاء

فقرة ٦-١ يعتبر الحدث التالي كشرط اضافي لنفاذ اتفاقية القرض بالمعنى المقصود من الفصل ١٢-١ (ج) من الشروط العامة .

١ - ان يتم ابرام اتفاقية القرض الفرعي بين المقرض وهيئة سكة حديد المعقبة .

ب - للمقرض ان يوقع اتفاقيات قروض المولين المشاركين ببليغ يقارب المبلغ الوارد في الفقرة (ج ١) من مقدمة هذه الاتفاقية - وان جميع الشروط المطبقة التي تسبق تنفيذ هذه الاتفاقية قد طبقت .

فقرة ٦-٢ تعتبر المسائل التالية مسائل اضافية بالمعنى المقصود من الفصل ١٢-٢ (ج) من الشروط العامة ليشملها الراي او الاراء التي ستقدم للبنك : -

١ - انه قد تم التوفيز باتفاقيات المشروع او المصادقة عليها من قتل هيئة سكة حديد المعقبة وانها ملزمة قانونيا هيئة سكة حديد المعقبة طبقا لشروطها .

ب - انه قد تم التوفيز باتفاقيات اعادة الاقتراض او المصادقة عليها من قبل المقرض وهيئة سكة حديد المعقبة وانها ملزمة للمقرض وهيئة سكة حديد المعقبة طبقا لشروطها .

فقرة ٦-٣ يحدد تاريخ لاغراض الفصل ١٢-١ من الشروط العامة .

المادة (٧)

ممثلو المقرض ، العناوين

فقرة ٧-١ يحدد رئيس المجلس القومي للتخطيط ممثلا للمقرض لاغراض الفصل ١١-٣ من الشروط العامة .
فقرة ٧-٢ تحدد العناوين التالية لاغراض الفصل ١١-١ من الشروط العامة

للمقرض

المجلس القومي للتخطيط

ص.ب (٥٥٥) - عمان

الملكة الاردنية الهاشمية

العنوان التفراحي

المجلس القومي للتخطيط

عمان

للمستثمرين

٢١٣١٩

للمستثمرين

البنك الدولي للتنمية والتعمير

١٨١٨ شارع (ج) شمال غرب واشنطن ،

مقاطعة كولومبيا ٢٠٤٣٣ .

الولايات المتحدة الامريكية

العنوان التفراحي

انتهايراد - واشنطن

للمستثمرين

٤٤٠٠٩٨ (اي في تي)

٢٤٨٤٢٣ (آر سي آيه)

او ٦٤١٤٥ (وايليو يو اي)

مكتبة من المخطوطات

وشهادة على ذلك اوعز الفرقاء بواسطة ممثليهم المفوضين بذلك حسب الاصول بالتوقيع على هذه الاتفاقية باسمائهم على التوالي ، في مقاطعة كولومبيا الولايات المتحدة الاميركية اعتبارا من اليوم والسنة المذكورين في اول الاتفاقية .

المملكة الاردنية الهاشمية :
من قبل / الممثل المفوض
البنك الدولي للإنشاء والتعمير :
من قبل / نائب المدير الاقليمي
أوروبا، الشرق الاوسط وشمال
أفريقيا .

الملحق (١)

سحب اموال القرض

١ - تدرج القائمة ادناه فئات البنود التي ستمول من اموال القرض وتخصيص مبالغ القرض لكل فئة والنسبة المئوية للنفقات للبنود التي تمول في كل بند :

الفئة	المبلغ المخصص في القرض (معبرا عنه بمعايير الدولار)	النسبة المئوية لنفقات الممولة
الجزء (أ) من المشروع		
١ - اعمال مدنية تحت البند ١	٨٣٠٠٠٠٠	٦٠ ٪ من النفقات الاجنبية
٢ - معدات تحت البند ٢	٥٠٠٠٠٠	١٠٠ ٪ من النفقات الاجنبية
٣ - تدريب	٢٠٠٠٠٠	١٠٠ ٪ من النفقات الاجنبية
الجزء ب من المشروع		
٤ - مواد لتصلح مسار السكة	١٨٤٠٠٠٠٠	١٠٠ ٪ من النفقات الاجنبية
ب (٢) و ١٠٠ ٪ من النفقات المحلية		(خارج المصنع)
٥ - خدمات المستشارين	٢٠٠٠٠٠٠	١٠٠ ٪ من النفقات الاجنبية
٦ - غير مخصصة	٢٠٠٠٠٠٠	
المجموع	٣٠٠٠٠٠٠٠	

٢ - لاغراض هذا الملحق :

١ - تعني عبارة (النفقات الاجنبية) بمعملة اي بلد غير المقرض للبضائع او الخدمات التي تزود من اراضي اي بلد المقرض .

ب - تعني عبارة (النفقات المحلية) النفقات بمعملة المقرض للبضائع او الخدمات التي تزود من بلد المقرض .

٢ - احتسبت النسبة المئوية للاتفاق طبقا لسياسة البنك في ان لا تنفق اي من اموال القرض على حساب تسديد الضرائب التي تجبى من قبل المقرض او في اراضيه على البضائع او الخدمات او استيرادها او صناعتها او شرائها او تزويدها وتحققا لذلك اذا زادت او نقصت اي ضرائب كالمذكورة فرضت على اي بند يمول من اموال القرض او فيما يتعلق بذلك فانه يجوز للبنك بأشعار المقرض بان يزيد او يخفض النسبة المئوية للاتفاق المطبقة في ذلك الوقت على البند المذكور لكي يتم الالتزام بسياسة البنك السابق ذكرها .

٣ - على الرغم من احكام الفقرة (١) اعلاه لا يجوز ان تتم اية سحبيات فيما يتعلق بالنفقات السليقة على تاريخ هذه الاتفاقية .

٤ - على الرغم من تخصيص مبلغ من مبالغ القرض او النسب المئوية للاتفاق المدرجة في القائمة التي تتضمنها الفقرة (١) اعلاه اذا قدر البنك بطريقة معقولة ان المبلغ المخصص حينئذ من القرض لاية فئة سيكون غير كاف لتحويل النسبة المئوية المنفق عليها لجميع النفقات في تلك الفئة ، فانه يجوز للبنك بأشعار المقرض

١ - ان يعيد بالنسبة لتلك الفئة الى الحد اللازم لتغطية النقص ، تخصيص اموال القرض المخصصة حينئذ لفئة اخرى والتي تكون في رأي البنك غير لازمة لتغطية نفقات اخرى .

٢ - اذا كانت اعادة التخصيص المذكور غير كافية لتغطية النقص المقدر كليا فانه للبنك ان يخفض النسبة المئوية للاتفاق المطبقة حينئذ على النفقات المذكورة لكي يتم الاستمرار في السحبيات الاضافية تحت الفئة المذكورة حتى تتم النفقات بموجبها .

٣ - اذا قرر البنك بطريقة معقولة ان شراء اي بند في اية فئة لا يتفق مع الاجراءات المدرجة او المشار اليها في هذه الاتفاقية ، فانه لا يجوز تحويل اية نفقات للبند المذكور من اموال القرض ويجوز للبنك دون تفويض او تحديد لاي حق او صلاحية او تدبير قانوني يكون له بمقتضى اتفاقية القرض ان يلغي بأشعار المقرض ذلك المبلغ من القرض الذي يمتد البنك بطريقة معقولة انه يمثل مبلغ تلك النفقات التي كانت في غير ذلك مستحقة للتحويل من اموال القرض .

الملحق رقم (٢)

وصف المشروع -

ان المشروع يهدف الى تخفيف الكثافة المرورية على طرق التجارة الرئيسية في المملكة لتسهيل نقل البضائع الرئيسية ولتقوية القدرات الفنية والمالية والإدارية للجهات المختصة في قطاع النقل في الاردن .

الجزء الاول : الطرق السريعة

١ - هناك برنامج صيانة لتقوية الطرق عن طريق اضافة طبقة اسفلتية لها على بعض الاجزاء من شبكة الطرق السريعة في المملكة والتي تنطبق عليها مؤشرات التقييم المشار لها في الفقرة ٣.٢ من الاتفاقية بحيث تكون الاجزاء التالية لها الاولوية في الدراسة :

١ - الأزرق - الحدود السعودية (حوالي ٥٠ كم) .

ب - جويده - ازرق - الحدود العراقية (حوالي ٩٠/٣٢٠ كم) .

ج - طرق لخدمة مطار الملكة علياء (حوالي ٣٥ كم)

د - الهاشمية / رحاب (حوالي ٣٠ كم) .

٢ - انشاء طريق بطول تقريبي ٣٠ كم يصل وادي اليتيمع وادي ٢ مع وصله بطول ٦ كم تصل هذا الطريق على ميناء الحاويات في العقبة .

٣ - تزويد صيانة للطرق ومعدات فحص للطرق .

٤ - تقديم معونة فنية لوزارة الاشغال العامة من اجل (١) لتقوية مهامها الادارية والتخطيطية في مجال صيانة الطرق والمساهمة في اعداد برنامج للصيانة الدورية والروتينية (٢) المساهمة في اعداد وتطبيق برنامج التدريب لموظفي الوزارة .

ملحق من الأعمال

الجزء ب - سكة الحديد

- ١ - توسعة محطة صيانة هيئة سكة حديد العقبة للعربات في العقبة .
٢ - تجديد المسار مع تقديم المواد اللازمة للأجزاء التالية التي لها الأولوية :

- ١ - رقم - العقبة (حوالي ٣١ كم) .
ب - بطن الغول - ديسي (حوالي ٦٠ كم) .
ج - الحسا الجرف - معان (حوالي ٣٠ كم) .

- ٣ - تقديم (١) المعدات لتحديث مسار السكة و (ب) رافعة (ج) حوالي ٩٠ عربة نقل و (د) أجزاء لعربات النقل
٤ - تحسين نظام الحسابات في هيئة سكة حديد العقبة وتطبيق برنامج تدريب لموظفيها بما في ذلك تقديم أجهزة ومواد التدريب .

الجزء ج - الميناء

تقديم برنامج تدريب لضمان حسن تنفيذ مؤسسة المواصلات لعمليات النقل الخاصة بها والتي ترتبط مع وسائل النقل الأخرى . ويشتمل البرنامج على تدريب موظفي المؤسسة في عمليات الحاويات والشحن العلم والحوالات ، طرق النوسجات ونقله ، صيانة المعدات وفي تخطيط البرامج وإدارتها وتمويلها .
وينتوقع انتهاء البرنامج في ٣٠ حزيران ١٩٨١ .

ملحق (٢)

ملحق تسديد الدين

تاريخ استحقاق الدفعة

تسديد رأس المال
(معبرا عنه بالدولار)

في كل من ١ مارس و ١ ايلول

ابتداء من ١ مارس ١٩٨٨ وحتى اكتوبر ١٩٩١

٢٥٠.٠٠٠ ر.د.

الاربعاء الموضحة في هذا العمود تعبر عن مقابل الدولار محسوبة من التواريخ الماثلة للسحب كما هو في الفترة
٣ - ٤ (ب) من الشروط العامة .

اقساط الدفعات المقدمة

حدد النسب المئوية التالية على الاقساط المدفوعة مقدما من اجل القرض حسب الفترة ٣-٤ (ب) من
الشروط العامة

فترات التسديد مقدما

القسط

نسبة الفائدة (معبرة عنها بنسبة مئوية)
القابلة للتطبيق على المبلغ غير المسددة في يوم
الذبح مضروبة .

٢٠.٠

ليس اكثر من ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق
اكثر من ثلاث سنوات ولكن اقل من ٦ سنوات من

٢٠.٠

تاريخ الاستحقاق .
اكثر من ست سنوات ولكن اقل من ١١ سنة من تاريخ

٢٠.٠

الاستحقاق .
اكثر من ١١ سنة ولكن اقل من ١٢ سنة من تاريخ

٢٠.٠

الاستحقاق .
اكثر من ١٢ سنة قبل الاستحقاق .

٢٠.٠

الجدول رقم (٤)
المشتريات

١ - العطاءات العالمية التنافسية :

١ - حسب ما ذكر في القسم (١) من المشروع فان عقود البضائع والاعمال المدنية يجب ان تحال طبقا
لاجراءات العطاءات المنصوص عليها في تعليمات الشراء لمؤسسة الانشاء الدولية المنشورة من
قبل البنك في مارس ١٩٧٧ والتي ستدعى فيها بعد (بالارشادات) وعلى اساس المنافسة الدولية
للمناقصات كما هي موضوعة في القسم (١) من الارشادات .

٢ - بالنسبة للبضائع والاعمال التي ستشتري على اساس المنافسة الدولية وبالإضافة الى المتطلبات
المنصوص عليها في الفقرة (٢-١) من الارشادات على المقترض ان يحضر اعلان وبالتفصيل عن
الاعمال والمشتريات وارسلها الى البنك الذي بدوره ينشرها ليعطي الفرصة للمنافسين للاشتراك في
هذا العطاء او الاعمال وذلك قبل ٦٠ يوما من طرح العطاء او ارسال وثائق التأهيل التي لها علاقة
بالمشروع وعلى المقترض ان يزود البنك بالمعلومات الضرورية المعلة سنويا ما دام هناك مشتريات على
اساس التنافس العالمي للعطاءات .

ب - اجراءات مشتريات اخرى .

حسب ما ورد في الجزء ٣ (١) من المشرع فان عقود المشتريات للاجهزة تتم على اساس المنافسة
الدولية المحددة بعد الحصول على ثلاثة عروض من مصانع على الاقل اومن موردين طبقا لاجراءات العطاءات
ووفقا للارشادات المذكورة اعلاه فيما عدا انه لا يتوجب عمل دعوة او اعلان لا يعطي اي امتياز للمصانع
الحلية او الاقليمية .

ج - مراجعة قرارات الاحالات من قبل البنك :

١ - مراجعة دعوة العطاء والاحالات المقترحة والمقود النهائية :

بالنسبة لجميع عقود المشروع التي مقدارها مائة الف دولار او اكثر
١ - قبل الدعوة للمناقصة على المقترض ان يقدم للبنك لبدء مطالعة من دعوة العطاء والمواصفات
وغير ذلك مع وثائق العطاء بالاضافة الى وصف طريقة
الاعلان التي ستبذل للمنافسة ، ويتعهد المقترض باحلال التعديلات المعقولة على الوثائق
والاجراءات التي يطلبها البنك كاية تعديلات على وثائق العطاء لا بد لها من موافقة البنك قبل
طرحها للمتعهدين .

ب - بعد ان يتم تسليم العروض ويتم تقييمها وقبل اتخاذ القرار النهائي في الاحالة على المقترض ان
يعلم البنك عن اسم المتعهد المتوي احالة العطاء عليه وان يقدم للبنك تقريرا مفصلا عن تقييم
المطامرات المتسلطة والمقارنة بينها او اية معلومات اخرى كافية قبل تاريخ الاحالة ببدء معقولة
يطلبها البنك يتيح للبنك مراجعة تلك الوثائق .

اذا كانت الاحالة تخالف الارشادات (او هذا الجدول) سيقوم البنك باعلام المقترض فورا عن
الاسباب الداعية لهذا القرار .

ج - نصوص وشروط العقد يجب ان لا تختلف اساسا عن دعوة المناقصة والتأهيل الا لموافقة البنك .
د - يسلم البنك نسختين موقعتين من العقد مباشرة وقبل التقدم الى البنك بالطلب الاول للسحب
من القرض وفقا لهذا العقد .

٢ - بالنسبة لكل عقد يراد تحويله من القرض وغير خاضع لاحكام الفقرة السابقة فان على المقترض
ان يقدم للبنك فورا بعد تنفيذه وقبل تقديم اي طلب للبنك بسحب اي مبلغ من القرض متمسك
بمقد كذا نسختين موقعتين من العقد مع تحيل للمناقصات المقدمة والتوصيات لاحالة العطاء او
اية معلومات اخرى يطلبها البنك وسيقوم البنك بالاعلام الفوري للمقترض اذا وجد ان احالة العطاء
تخالف الارشادات (او هذا البرنامج) وسيبين البنك الاسباب الداعية لقراره هذا .

٣ - قبل الموافقة على اجراء اي تعديل على مواد العقد او الغاء بعض الشروط والنصوص المتعلقة به
والموافقة على تحديد مدة تنفيذ او اصدار او تغيير فيه (باستثناء الحالات الطارئة) بحيث
يؤدي ذلك الى زيادة سعره بنسبة ٢٠٪ من السعر الاصلي فان على المقترض ان يعلم البنك بالتعديلات
والاقتراحات والتعديلات وأمر التغيير المقترحة والاسباب الداعية لذلك .
واذا قرر البنك ان الاقتراح يخالف لشروط الاتفاقية سيقوم البنك باعلام المقترض فورا ويبين
الاسباب التي دعت الى اتخاذ ذلك القرار .

كل من اشعل
كل من اشعل

نحى الحسين الملك على المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٤

قانون تصديق اتفاقية قرض

بين

المملكة الأردنية الهاشمية

و

البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع مياه ومجاري عدد من مدن المملكة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع مياه ومجاري عدد من مدن المملكة لسنة ١٩٨٤) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمعقودة بين المملكة الأردنية الهاشمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير صحيحة نافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها وتشمل مشاريع المياه والمجاري في مدن : الرمثا ، المفرق ، عنجرة ، عجلون ، عين جنة ، كفرنية ، مادبا ، معان .

لمادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٤/١١/٧

الحسين بن طلال

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سليمان عسار	رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الصناعة والتجارة د. جواد العناني	وزير الثقافة والسياحة والآثار طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السكاك	وزير المواصلات د. محمد عضوب الكزين
وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية مبد خلف داوديه	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس عبداللہ التالبي	وزيرة الأمم ليلي شرف	وزير المالية د. حنا عوده
وزير الصحة د. كامل العجلوني	وزير شؤون الأرض المحتلة شوكيت محمود	وزير العمل والتقنية الاجتماعية د. نيس عبد الجابر	وزير الزراعة محمد بشم
وزير الشباب د. هاني الخصاونة	وزير الخطوط د. عبدالله التيسور	وزير الطاقة والقوة المندنية د. هشام الخطيب	وزير التنقل فرهي عبيد
			وزير الاشغال العامة المهندس رائد نجم

اتفاقية القرض

أبرمت هذه الاتفاقية بتاريخ ١٨/٦/١٩٨٤ بين المملكة الأردنية الهاشمية (المشار اليها فيما بعد بلفظة « المقرض » والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (المشار اليه فيما بعد بـ « البنك ») .

حيث ان - (أ) المقرض كان قد طلب من البنك ان يساعد في تمويل الجزء الذي سيمول بالنقد الاجنبي من المشروع المبين في الملحق الثاني لهذه الاتفاقية على ان يكون القرض وفقا للاحكام المدرجة ادناه .
(ب) لقد انشأ المقرض بموجب القانون الخاص به رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٣ سلطة للمياه (سيشار اليها فيما بعد بلفظة السلطة ») ، وذلك لتحمل كافة المسؤوليات في كل ما يتعلق بشؤون خدمات المياه والمجاري في المناطق الواقعة تحت اشرافها .

(ج) ستقوم السلطة بتنفيذ المشروع بمساعدة المقرض ، الذي سيفض تحت تصرف السلطة ، كجزء من هذه المساعدة ، المبالغ المتأتية من القرض وفقا للاحكام المدرجة ادناه .

وبما ان البنك قد وافق ، بناء على الاسس التي من ضمنها تلك التي سبق ذكرها ، على تقديم القرض للمقرض وفقا للشروط والاحكام المدرجة ادناه والشروط والاحكام الواردة في اتفاقية المشروع المعقود بين البنك والسلطة بنفس التاريخ الذي أبرمت فيه هذه الاتفاقية فقد تم الاتفاق بين الاطراف المتعاقدة على ما يلي : -

المادة الاولى

الشروط العامة : تعريفات

الفقرة ١ (أ)

تقبل الاطراف المتعاقدة بجميع الاحكام الواردة في الشروط العامة التي على اتفاقية القرض واتفاقيات الضمان التي يوقعها البنك (اذا وجدت) والمؤرخه في ٢٧ تشرين الاول لسنة ١٩٨٠ ، ويكون لهذه الشروط نفس القوة والاثار كالموجودة مدرجة بكاملها في هذه الاتفاقية (وسيشار فيما بعد الى تلك الشروط العامة التي تطبق على اتفاقيات القرض والكفالة (اذا وجدت) بـ « الشروط العامة ») .

الفقرة ٢ (ب)

يكون الاصطلاحات الواردة في هذه الاتفاقية والتي ورد تفسير معانيها في الشروط العامة نفس المعاني المخصصة لتلك الشروط العامة ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

اما الاصطلاحات الاضافية التالية الواردة في هذه الاتفاقية فتكون معانيها كما يلي : -

(أ) « اتفاقية المشروع » وتعني الاتفاقية المعقودة بين البنك والسلطة بنفس تاريخ هذه الاتفاقية مع جميع ملحقاتها واية تعديلات قد تدخل عليها من وقت لآخر .

(ب) « اتفاقية القرض الفرعية » - وتعني الاتفاقية التي سيتم ابرامها بين المقرض والسلطة بمقتضى الفقرة ٣ (أ)

(ج) من هذه الاتفاقية مع جميع ملحقات تلك الاتفاقية الفرعية واية تعديلات قد تدخل عليها من وقت لآخر كما يعني اصطلاح « القرض الفرعي » ، القرض الذي سيقدم بموجب « اتفاقية القرض الفرعية » .

(د) « منطقة المشروع » - وتعني المدن التابعة للمقرض وهي : الرمثا ، المفرق ، عنجرة ، عجلون ، عين جنة ، كفرنية ، مادبا ، ومعان .

(د) « المنطقة الجنوبية » وتعني المنطقة الجنوبية من المشروع والمتعلقة بالمدن الواقعة جنوب مدينة عمان وهي : مادبا ومعان .

(هـ) « المنطقة الشمالية » - وتعني مناطق المشروع الواقعة شمال مدينة عمان وهي جميع المدن المذكورة في بند (ج) اعلاه ما عدا المدينتين اللتين ورد ذكرهما في البند السابق (د) .

المادة الثانية

القرض

الفقرة ٢ (١) :

يوافق البنك على تقديم قرض للمقترض بعملات مختلفة بمبلغات تعادل قيمته (٣٠.٠٠٠.٠٠٠) ثلاثون مليون دولار، وذلك وفقا للشروط والاحكام المنصوص عليها او المشار اليها في اتفاقية القرض

الفقرة ٢ (٢) :

يمكن سحب قيمة القرض من حساب القرض وفقا لاحكام المالحق رقم (١) من هذه الاتفاقية، واية تعديلات قد تدخل عليه من وقت لآخر بالاتفاق بين المقترض والبنك وذلك لتغطية النفقات المعقولة والخاصة بالبضائع والخدمات الضرورية اللازمة للمشروع (او التي قد يوافق البنك على انها كذلك) . والتي سيتم تمويلها من حصيلة القرض .

الفقرة ٢ (٣) :

يتم الحصول على البضائع والاعمال المدنية اللازمة للمشروع والتي ستتم من حصيلة القرض وفقا لاحكام المنصوص عليها في اتفاقية المشروع، الا اذا وافق البنك على خلاف ذلك .

الفقرة ٢ (٤) :

تنتهي المدة التي يجوز خلالها السحب بتاريخ (٣٠) حزيران سنة ١٩٩٠ او في اي تاريخ لاحق قد يعينه البنك، وعلى البنك ان يبلغ المقترض فورا عند تمديد ذلك التاريخ .

الفقرة ٢ (٥) :

(أ) يدفع المقترض للبنك رسوم قرض تعادل (٧٥٠٠) خمسة وسبعين ألف دولار .

(ب) يدفع المقترض للبنك الرسوم المذكورة اعلاه وبالعملة او العملات التي يحددها، وذلك قبل ان يرسل البنك الاشعار المشار اليه في الفقرة (أ) من الفصل ١٢ (٣) من الشروط العامة .

الفقرة ٢ (٦) :

يدفع المقترض عمولة التزام بمعدل ١٪ (ثلاثة ارباع الواحد بالمائة) سنويا على المبلغ الاصلي غير المسحوب من القرض من وقت لآخر .

الفقرة ٢ (٧) :

(أ) يدفع المقترض فائدة ١٪ الواحد (٥٪) سنويا بالاضافة الى كلفة اقتراض البنك من السوق العالمي على المبالغ المسحوبة وغير المسددة من القرض الاصلي ويحدد كل سنة اشهر قبل بداية الفترة الزمنية للفائدة .

(ب) يقوم البنك باشعار المقترض بالسرعة الممكنة وبعد انتهاء كل فصل عن تكلفة الديون المستحقة على البنك لذلك الفصل .

(ج) وتوضيح اغراض هذا الفصل فان : -

(١) فترة الفائدة

وتعني فترة السنة اشهر التي تبدأ في كل من التاريخين المذكورين في الفقرة ٢ (٨) من هذه الاتفاقية بما في ذلك فترة الفائدة التي سيتم فيها توقيع هذه الاتفاقية .

(٢) تكلفة الديون المستحقة

وتعني التكلفة (الفائدة المعبر عنها بنسبة مئوية سنوية كما قد يحددها البنك وفق اساس معقولة) بشرط ان تحسب الفائدة المستحقة لمبلغ (٨٥٢٠) مليون دولار المشار اليها في الفقرة (أ) (ب) المدرجة ادناه بقيمة ١٠٠٪ سنويا .

(٣) الديون المستحقة

(أ) وتعني الديون المستحقة على البنك والتي تم سحبها في الفترة بين ٣٠ حزيران ١٩٨٢ (ب) ولغاية تموز ١٩٨٥ ، فان مبلغ (٨٥٢٠) مليون دولار يمثل ما اقترضه البنك في الفترة الواقعة بين الاول من تموز ١٩٨١ و٣٠ حزيران ١٩٨٢ باستثناء ما قد يتم تسديده قبل الاول من تموز ١٩٨٥ .

(٤) « الفصل »

ويعني الاشهر الستة الاولى او الاشهر الستة الثانية من السنة الشمسية .

الفقرة ٢ (٨) :

تدفع الفائدة والرسوم الاخرى كل (٦) اشهر وذلك في (١٥) اذار و(١٥) ايلول من كل عام .

الفقرة ٢ (٩) :

يسلد المقترض المبلغ الاساسي للقرض وفقا لبرنامج تسديد الدين كما ورد في الجدول رقم (٣) من هذه الاتفاقية.

كل من اشهر

المادة الثالثة

تنفيذ المشروع

الفقرة ٣ (١)

(أ) يترتب على المقرض، وبدون الحد من من التزاماته الأخرى بمقتضى اتفاقية القرض، أن يؤكد التزامه بأهداف المشروع كما وردت في الجدول رقم (٢) من هذه الاتفاقية، وأن يؤمن قيام السلطة بتنفيذ جميع الالتزامات وفقاً للأحكام المنصوص عليها في اتفاقية المشروع كما يترتب على المقرض أن يتخذ أو يؤمن اتخاذ جميع الإجراءات بما في ذلك توفير الأموال والتسهيلات والخدمات والموارد الأخرى الضرورية أو المناسبة لتمكين السلطة من تنفيذ تلك الالتزامات وأن لا يتخذ أو يسمح باتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تعرقل أو تحول دون قيام السلطة بمثل هذا التنفيذ.

(ب) يؤمن المقرض كافة الأموال للسلطة بالعملة اذنية لمساعدتها على مواجهة متطلبات وتكاليف تنفيذ المشروع.

(ج) يترتب على المقرض أن يمد اقراض المبالغ المتأتمية من القرض إلى السلطة وذلك بموجب اتفاقية قرض فرعية يتم ابرامها بين المقرض والسلطة على أن يوافق البنك مسبقاً على شروط وأحكام هذه الاتفاقية والتي يجب أن تتضمن أحكاماً تؤمن :-

(١) أن تسدد السلطة القيمة الأساسية للقرض الفرعي خلال فترة (١٥) عاماً من ضمنها فترة سماح مدتها (٣) سنوات وبفوائد ورسوم مطابقة لمعدلات فوائد القرض.

(٢) أن تحول كافة الفوائد والرسوم المستحقة على القرض الفرعي خلال فترة السماح إلى رأس مال يضاف إلى القيمة الأساسية للقرض الفرعي ليعاد دفعها من قبل السلطة وفقاً لجدول تسديد الدين الوارد في اتفاقية القرض الفرعية.

(٣) سوف تحسب القيمة الأساسية للقرض الفرعي بالدينار الأردني (ويقرر ذلك وفقاً لتواريخ إعادة الدفع) وبما يعادله من الدولار (ويقرر ذلك وفقاً لتواريخ السحب من حصة القرض) وحسب العملة أو العملات التي تسحب بها تلك المبالغ من حصة القرض.

(د) يترتب على المقرض ممارسة حقوقه بمقتضى اتفاقية القرض الفرعية بشكل يضمن حماية مصالح المقرض والبنك وتحقيق غايات القرض. ولا يحق للمقرض التنازل للغير عن حقوقه الناشئة عن اتفاقية القرض الفرعية، أو تعديل الاتفاقية أو أي من أحكامها أو التخلي عنها إلا إذا وافق البنك على خلاف ذلك.

(هـ) يترتب على المقرض أن يتخذ من جهته كافة الإجراءات اللازمة لتحويل مسؤولية وإدارة وتشغيل كافة منشآت المياه في منطقة المشروع للسلطة في موعد اقضاه (٣٠) حزيران سنة ١٩٨٥

المادة الرابعة

التزامات أخرى

الفقرة ٤ (١)

(أ) أن من سياسة البنك في الأحوال الاعتيادية وعند اقراض الاعضاء المساهمين في البنك أن لا

يطالبهم بضمانات خاصة بل يكفي بالتاكيد على أن يكون لقرض البنك الأولوية على أية قروض أخرى عند تحويل أو تخصيص أو توزيع العملة الصعبة التي تكون في حوزة ذلك العضو المقرض وعلى هذا فإذا أقدم أحد الأعضاء المقرضين على رهن ممتلكات عامة في بلده بهدف إعطاء ضمانات لدين خارجي آخر، مما قد يعطي أو ينتج عنه إعطاء الأولوية في تخصيص وتوزيع العملة الصعبة لمصلحة تلك الجهة الدائنة، فإن مثل هذا الرهن يجب أن يضمن في نفس الوقت وعلى حد سواء حقوق البنك بالنسبة للقرض المقدم منه سواء بالنسبة لرأس المال أو الفوائد والرسوم الأخرى، ما لم يوافق البنك على خلاف ذلك.

على أنه إذا كانت هناك صعوبات قانونية أو تشريعية تمنع التفسيرات السياسية أو الإدارية الفرعية ضمن دولة المقرض فإن على المقرض أن يقوم فوراً، وبدون أن يكلف البنك شيئاً بتقديم رهونات مماثلة على ممتلكات عامة تكون مقبولة لدى البنك وذلك كضمان لرأس مال القرض وفوائده ورسومه الأخرى.

(ب) أن التعمد السابق لا ينطبق على :-

(١) أي رهن لممتلكات في وقت الشراء يكون مجرد ضمان لدفع قيمة شراء تلك الممتلكات أو كضمان لدفع الدين الذي ترتب على شرائها.

(٢) أي رهن ناشئ عن العمليات البنكية الاعتيادية من حيث إيجاد ضمان لدين يستحق الاداء على أن لا تتجاوز فترة التسديد مدة سنة واحدة بعد تاريخ الرهن.

(ج) أن اصطلاح «الممتلكات العامة» يعني أية ممتلكات تابعة للمقرض أو لاية تفسيرات سياسية أو إدارية فرعية تابعة له أو تقع تحت حكمه، أو أية موجودات يتم تشغيلها لحساب أو منفعة المقرض أو أي من تلك التفسيرات الفرعية التابعة له بما في ذلك الذهب والعملية الصعبة التي تملكها الدولة المقرضة أو أية مؤسسة تقوم بعمل البنك المركزي أو تكون مسؤولة عن ضبط استقرار أسعار تحويل النقد أو ما يماثل ذلك من أعمال لمصلحة المقرض.

الفقرة ٤ (٢) :

وبدون الحد من الأحكام الواردة في الفقرة ٣ (١) فإنه يترتب على المقرض أن يتخذ كافة الإجراءات اللازمة كي يؤمن للسلطة، وبشكل منتظم، الأموال الإضافية الوارد ذكرها في الفقرة ٤ (٤) من اتفاقية المشروع.

المادة الخامسة

التدابير القانونية المتوفرة لحماية مصالح البنك

الفقرة ٥ (١) :

تضاف الحوادث التالية إلى الحوادث المحددة لغايات البند (ك) من الفقرة ٦ (٢) من الشروط العامة (أ) إذا تخلفت السلطة عن تنفيذ أي من التزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع.

(ب) كنتيجة لحوادث حدثت بعد تاريخ اتفاقية القرض، وفي حالة حدوث أي وضع غير عادي يحول دون تنفيذ السلطة لالتزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع.

(ج) إذا عدل أو بطل أو ألغى قانون المقرض رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٣ بحيث يحول تعديله أو إلغاؤه دون قدرة السلطة على تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بمقتضى اتفاقية المشروع.

(د) إذا اتخذ المقرض أو أية سلطة تنفيذية أخرى قراراً بحل السلطة أو توقيف أعمالها:

الفقرة (٥) (٢) : تضاف الحوادث التالية الى الحوادث المحددة لغايات البند (ح) من الفقرة ٧ (١) من الشروط العامة :

(أ) وقوع اي حادث من الحوادث الوارد ذكرها في البند (أ) من الفقرة (٥) (١) من هذه الاتفاقية واستمراره لمدة (٦٠) يوماً بعد تاريخ قيام البنك بتقديم اشعار بالحادثة للمقترض والسلطة .

(ب) وقوع اي من الحوادث الوارد ذكرها في البنود (ج) و (د) من الفقرة (٥) (١) من هذه الاتفاقية .

المادة السادسة

تاريخ النفاذ والانتها

الفقرة (٦) (١) : تضاف الحادثة التالية كشرط اضافي لنفاذ اتفاقية القرض بالمعنى المقصود في الفقرة ١٢ (١) (ج) من الشروط العامة والتي تنص بان اتفاقية القرض الفرعية قد ابرمت بالنيابة عن المقترض والسلطة.

الفقرة (٦) (٢) : تحدد الحوادث التالية كأمر اضافية ضمن المعنى المقصود في الفقرة ١٢ (٢) (ج) من الشروط العامة ، وينبغي ادخالها في الرأي او الاراء التي تقدم للبنك

(أ) ان موافقة ومصادقة السلطة على اتفاقية المشروع قد تمت حسب الاصول . وان هذه الاتفاقية ملزمة للسلطة ، وفقاً لشروطها

(ب) ان موافقة ومصادقة المقترض والسلطة على اتفاقية القرض الفرعية قد تمت حسب الاصول ، وان هذه الاتفاقية تعتبر ملزمة لكل من المقترض والسلطة وفقاً لشروطها .

الفقرة (٦) (٣) : يحدد تاريخ ١٩/١٠/١٩٨٤ لغراض الفقرة ١٢ (٤) من الشروط العامة

المادة السابعة

مثل المقترض وعناوين الفريقين

الفقرة (٧) (١) : يعتبر رئيس المجلس القومي للتخطيط ممثلاً للمقترض لغايات الفقرة ١١ (٣) من الشروط العامة ؛
الفقرة (٧) (٢) : يحدد العناوين التالية للفريقين لغايات الفقرة ١١ (١) من الشروط العامة .

عناوين المقترض

المجلس القومي للتخطيط

ص ب (١٤٥٥)

عمان - الاردن

التلکس
21319 JO

العنوان البرقي
NPC
عمان - الاردن

عنوان البنك
البنك الدولي للإنشاء والتعمير
١٨١٨ شارع H ان . دبليو
واشنطن دي سي ٢٠٤٣٣
الولايات المتحدة الاميركية

التلکس
440098 (ITT)
248423 (RCA) or
64145 (WUI)

العنوان البرقي
INTBAFRAD
واشنطن دي سي

وتتبعاً لما ورد ، فقد تم توقيع هذه الاتفاقية باسم كل من الفريقين بواسطة ممثليهما المفوضين حسب الاصول وذلك في مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة الاميركية في اليوم والتاريخ المذكورين في مستهلها .

عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير
الممثل المفوض

عن المملكة الاردنية الهاشمية
الممثل المفوض

كل من الممثلين

الجدول رقم (١)

سحب حصة القرض

١ - بين الجدول التالي فئات البنود التي سيتم تمويلها من حصة القرض ، والمبالغ المخصصة من القرض لكل فئة ، والنسبة المئوية التي تشكلها هذه المبالغ من مجموع النفقات المقررة لكل فئة : -

الفئة	المبلغ المخصص من القرض معادلاً بالدولار	النسبة المئوية لنفقات المقرر تمويلها
١ - الاعمال المدنية (وتشمل المعدات اللازمة لاعمال المياه والجاري)	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٥٢٪
٢ - المعدات واجهزة التشغيل	٦٠٠,٠٠٠	١٠٠٪ من النفقات الاجنبية و ٨٥٪ من النفقات المحلية
٣ - خدمات المستشارين	٢,٤٠٠,٠٠٠	١٠٠٪ من النفقات الاجنبية
٤ - مبالغ غير مخصصة	٣٠٠,٠٠٠	
المجموع	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	

٢ - لاغراض هذا الجدول : -

(أ) تعني عبارة « نفقات اجنبية » المبالغ التي تدفع عن البضائع المصنوعة في بلدان غير بلد المقرض ، او عن الخدمات التي تقدم عن تلك البلدان وتدفع بعملاتها .

(ب) تعني عبارة « النفقات المحلية » المبالغ التي تدفع عن البضائع المصنوعة في بلد المقرض او عن الخدمات التي تقدم من بلد المقرض وتدفع بالعملة المحلية .

٣ - تم احتساب النسب المئوية للاتفاق وفقاً لسياسة البنك بحيث لا يجوز ان تغطي من حصة القرض اية ضرائب تفرضها قوانين المقرض او القوانين المطبقة على البضائع او الخدمات او على استيرادها او تصديرها او الحصول عليها ، وعلى هذا الاساس ، فاذا حصل ان زاد او نقص المبلغ الذي سيدفع لهذه الضرائب ، او فيما يخص البنود الواردة في اية فئة من فئات الجدول ، فانه يحق للبنك ، بموجب اشعار يوجهه للمقرض ، ان يزيد او ينقص ، حسب مقتضى الحال ، من نسبة مخصصات الاتفاق لتلك الفئة وفقاً لما يتناسب مع سياسة البنك السابق ذكرها .

٤ - على الرغم مما ورد من احكام في الفقرة الاولى اعلاه ، لا يجوز سحب اي مبلغ لتغطية النفقات التي نشأت قبل تاريخ هذه الاتفاقية .

٥ - على الرغم من التوزيع الوارد لقيمة القرض او النسب المئوية لهذا التوزيع والواردة في الجدول رقم (١) ، اذا تبين للبنك ان المبلغ المخصص لاية فئة ، كما جرى توزيعه ، ليس كافياً لتمويل النفقات المطلوبة لتلك الفئة ، فان البنك ، بموجب اشعار للمقرض سوف (١) يقوم باعادة تخصيص المبالغ عن طريق نقل مخصصات اية فئة اخرى يمكن النقل منها بسبب توفر زيادة المخصصات المرصودة لها .

(٢) اذا لم يغط احاداً تخصيص المبلغ النقص الحاصل في تلك الفئة عندما تخفص النسبة المئوية لتلك الفئة لضمان استمرار السحوبات من هذه الفئة والى ان تعادلي كامل النفقات .

٦ - اذا قرر البنك بناء على اسباب معقولة بان الحصول على اية بضائع او خدمات لاية فئة لا يتمشى مع الاجراءات المبينة والمشار اليها في هذه الاتفاقية فلا يجوز تغطية اية نفقات عن تلك البضائع او الخدمات من حصة القرض . ويحق للبنك في هذه الحالة . وبدون الحد او الانقاص من الحقوق والصلاحيات والوسائل الاخرى المقررة لحماية حقوقه بمقتضى اتفاقية القرض ، ان يلغي بموجب اشعار يوجهه للمقرض ، مبلغاً من القرض يعادل حسب تقدير معقول يقوم به البنك ، قيمة مثل هذه النفقات التي كانت ستمول من حصة القرض .

الجدول رقم (٢)

وصف المشروع

يهدف المشروع الى تحسين انظمة وشبكات توزيع المياه والى انشاء شبكات مجاري عامة في مناطق المشروع .

تم (أ) : مياه الشرب

تجهيز وتمديد نحو (١١٠) كم من انابيب خطوط التوزيع الرئيسية وتأمين نحو (٨٠٠٠) متر مكعب من مخزون خزانات المياه . وتركيب حوالي (١٠,٠٠٠) عداد مياه لاغراض الانتاج والتزويد .

تم (ب) : الجباري

انشاء وتمديد نحو (١٧٧) كم من خطوط الجباري الرئيسية وخطوط التجميع و (١٤,٠٠٠) وصلة منزلية فرعية . وانشاء اربعة مجموعات من نظام احواض التنقية الطبيعية ، ومحطة تنقية ، ومحطة نضج النفاية السائلة مع خطوط دفع رئيسية .

يتوقع اتمام المشروع بتاريخ (٣٠) حزيران ١٩٨٩ .

الجدول رقم (٣)

جدول تسديد الدين

دفع حصة القرض بالدولار

تاريخ استحقاق الدفع

في كل من (١٥) آذار و (١٥) ايلول يبدأ

التسديد في (١٥) ايلول لسنة ١٩٨٧

ويستمر الى (١٥) آذار لسنة ١٩٩٩

١٢٥٠,٠٠٠

• ان الارقام الواردة في هذا البند تمثل ما يعادل الدولار حسب قيمة في تواريخ السحب ، راجع الشروط العامة الفقرة ٣ (٤) .

كل من اشعل

العلامة المفروضة على تسديد القرض قبل الموعد المحدد

تحدد النسب المئوية التالية كحسميات تستحق الدفع عن الدفعات التي تسدد من المبلغ الاساسي للقرض قبل موعدها المحدد وذلك وفقاً لما ورد في الفقرة ٣ (٤) من الشروط العامة .

تاريخ الدفع

العلوات المفروضة

معدل الفائدة (معبر عنه بنسبة مئوية سنوية) الذي يسري على الرصيد غير المسدد من القرض في يوم التسديد المسبق مضروباً في : -

٠,٢٠

لا يتجاوز (٣) سنوات قبل موعد الاستحقاق
أكثر من (٣) سنوات لكن لا يتجاوز (٦) سنوات
قبل موعد الاستحقاق .

أكثر من (٦) سنوات لكن لا يتجاوز (١١) سنة
قبل موعد الاستحقاق

أكثر من (١١) سنة لكن لا يتجاوز (١٣) سنة
قبل موعد الاستحقاق

أكثر من (١٣) سنة قبل موعد الاستحقاق

٠,٨٧

١,٠٠

اعلان

بطلان قانون مؤقت

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة للقانون المؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون ايجار وبيع الاموال غير المتولة من الاجانب المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٧٠٠) تاريخ ١٦ / ايار / ١٩٧٧ بسبب ان ما ورد به على في القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٢ ، فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٠١) تاريخ ٢٨ / ١٠ / ١٩٨٤ المنضم اعلان بطلان القانون المذكور .

رئيس الوزراء
أحمد عبيدات

اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور احيلت القوانين المؤقتة المبينة في القائمة المرفقة الى مجلس الأمة فثالت منه لبراءات كل منها بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المبين ازاءه قانوناً دائماً .

رئيس الوزراء
أحمد عبيدات

١ - القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون مؤسسة المناطق الحرة والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٨٢٦ تاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٨ .

١ - القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٠ قانون معدل لقانون مؤسسة المناطق الحرة والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٩٦١ تاريخ ١٠ / ١٠ / ١٩٨٠ .

٢ - القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨١ قانون معدل لقانون نقابة اطباء الأسنان والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٠٣٢ تاريخ ١٠ / ١٠ / ١٩٨١ .

١ - القانون المؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥٣٨ تاريخ ٢ / ١٦ / ١٩٧٥ .

١ - القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٦١٠ تاريخ ٣ / ١ / ١٩٧٦ .

١ - القانون المؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٦٥٨ تاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٧٦ .

٢ - القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٨٢٦ تاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٨ .

٨ - القانون المؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٨١ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٩٨٩ تاريخ ٣ / ١ / ١٩٨١ .

كل من اشعل